

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ١٦

الخميس، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر تومسون (فيجي)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الحسين (موريتانيا).
افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٢٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة

تتطلب حالة الحقائق العالمية الراهنة وطابع واتجاه العمليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بها من الحكومات والمنظمات الدولية الرئيسية أن تتعاون بشكل أوثق من أي وقت مضى وبقدر أكبر من التنسيق إذا كانت تريد أن تحقق الهدف الرئيسي المشترك المتمثل في كفالة السلم والأمن الدوليين والحفاظ على الركائز القانونية والمؤسسية التي تشكل أساس النظام العالمي اليوم. كما أن فعالية ذلك التعاون وقدرتنا على إيجاد توازن معقول بين المصالح الوطنية ومصالح المجتمع الدولي ككل ستحددان بدرجة كبيرة مدى نجاحنا في حل مشاكل عالمية أخرى لا تقل أهمية في مجالات البيئة والطاقة والأمن الغذائي وفي مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والتحديات الأخرى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد رشيد ميريدوف، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية تركمانستان.

السيد ميريدوف (تركمانستان) (تكلم بالروسية): أولاً وقبل كل شيء، يشرفني أن أنقل إلى شعوب الدول الممثلة هنا تحيات فخامة السيد قربان قولي بردي محمدوف، رئيس تركمانستان، وأطيب تمنياته بالسلم والازدهار.

وأود أن أتقدم بالتهنئة إلى السيد بيتر تومسون بمناسبة انتخابه لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الحادية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبيّنة

الرجاء إعادة التدوير



1629563 (A)



العامة بشأن هذا الموضوع، ونحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على بدء مناقشة النص خلال هذه الدورة.

إن العالم المتحضر يواجه تهديدا يتجاوز الحدود الوطنية والمذاهب السياسية والأيدولوجية. فالإرهاب يتعارض مع الأخلاق الإنسانية ويهدد بتقويض النظام العالمي بأسره ومبادئه وقيمه ومؤسساته. ولهذا السبب على وجه التحديد، يجب أن تتم مكافحته بصورة متزامنة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المحددة والحقائق السياسية والاجتماعية لكل منها.

وبالنسبة لدول منطقتنا، من المهم للغاية أن نكفل القيام بعمل منسق فعال من خلال تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وقد تم تكثيف العمل في هذا المجال مؤخرا بشكل كبير وجرى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف في ميادين مختلفة. وساعدت المحافل الدولية الهامة بشأن هذه المسألة، التي نظمت بمبادرة من تركمانستان، في توفير سياق إقليمي أساسي وموضوعي ومحدد بوضوح لجهودنا المشتركة. وستكون الوثائق الرئيسية التي اعتمدت بشأن هذه المسألة في عام ٢٠١١ - إعلان وخطة عمل عشق آباد المتعلقين بمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى - بمثابة خارطة الطريق لهذه الجهود. ونعتقد أنها تسهم في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مكافحة التهديد الإرهابي وأن تنفيذها العملي سيقطع شوطا طويلا صوب كفالة نجاحنا المشترك في هذه المهمة.

ونتطلع إلى تعاون دولي أكثر نشاطا، بما في ذلك مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى.

وقبل عام بالضبط اليوم وبين هذه الجدران، اعتمد مؤتمر القمة العالمي خطة طويلة الأجل للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ و ١٧ هدفا من أهداف التنمية المستدامة. وهذه هي مسؤوليتنا المشتركة وأهدافنا المشتركة. وأود في ذلك السياق، أن أشدد

وللأسف، نشهد حاليا عمليات معقدة تقوض التعاون العالمي في تلك المجالات، وفي مقدمتها التوسع المستمر للمناطق المحتمل نشوب نزاعات فيها وانتشار التوترات في العالم. فالنزاعات تتصاعد في أجزاء مختلفة من العالم ويزداد لجوء الأطراف المشاركة فيها إلى استخدام القوة والوسائل العسكرية. ونشهد تجاها لا سافرا لقواعد القانون الدولي وأحيانا ازدياد تاما لها.

وفي ضوء هذه الحالة، تدعو تركمانستان الدول الأعضاء إلى تقييم هذه المظاهر بصورة واضحة ولا لبس فيها والمشاركة في دعم التقيد الصارم والدقيق بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقات التأسيسية الدولية والمعاهدات والاتفاقات الرامية إلى حل النزاعات. ونحث الدول الأعضاء على بدء مشاورات واسعة النطاق بهدف تحديد نهج مفاهيمية موحدة لوقف تصاعد النزاعات استنادا إلى المعايير القانونية الدولية وتحت قيادة الأمم المتحدة بوصفها آلية عالمية لتسوية المنازعات. ونعتقد أنه سيكون من المستصوب عقد اجتماع استثنائي للجمعية العامة، في إطار الدورة الحادية والسبعين، يكرس لتعزيز دور القانون الدولي في صون السلم والأمن العالميين.

إن دور أدوات بناء السلام المتاحة للمجتمع الدولي آخذ في التزايد، ولا سيما الإمكانيات التي يتيحها مفهوم الحياد وأسسها المفاهيمية كأساس لتعزيز الاستقرار والأمن بصفة عامة. وكان ذلك الأمر موضع تركيز خاص في المؤتمر الدولي الرفيع المستوى الذي عقد في عشق آباد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لمركز تركمانستان المحايد. ونغتتم هذه الفرصة للإعراب عن عميق امتناننا للدول الأعضاء والمنظمات الدولية التي شاركت في المنتدى وساهمت في نجاحه. وتجسد الوثيقة الختامية للمؤتمر وجود رغبة داخل الأمم المتحدة في النظر في اقتراح تركمانستان لإعلان يوم دولي للحياد. وقد أعد بلدنا مشروع قرار للجمعية

قد حان للوفاء بجوهر اتفاق باريس عبر تكثيف جهود الأمم المتحدة الرامية إلى وضع قواعد دولية جديدة فيما يتصل بتغير المناخ وحماية البيئة.

ونحن بحاجة في الوقت نفسه إلى الشروع في إعداد خطط إقليمية محددة على المدينين القريب والمتوسط. ونقترح أن يعقد في العام المقبل مؤتمر خاص مكرس لسبل تحسين الحالة البيئية في آسيا الوسطى تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي هذا العام، ستولى تركمانستان رئاسة الصندوق الدولي لإنقاذ بحر الآرال. وسنبدأ قريبا جدا مشاورات واسعة مع دول المنطقة وكيانات الأمم المتحدة المتخصصة بهدف وضع السياسات العامة والترتيبات المحددة لعملنا المشترك خلال الفترة المقبلة. ولدينا في آسيا الوسطى أسباب رئيسية للتركيز على الموارد المائية - كيف تؤثر على التنمية الإقليمية وعلى المشكلة البيئية والاجتماعية والاقتصادية عموما، وما هو الدور الذي تؤديه في حل المسائل البيئية الجدية. ونظرا للظروف، فقد أصبح من المهم للغاية أن تضع دول المنطقة استراتيجية موحدة لمسألة استخدام الموارد المائية وحفظها.

ويولي بلدنا أولوية قصوى للتعاون مع الأمم المتحدة. ونرى في ذلك الصدد، أن من المستحسن تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها في المنتدى العالمي السابع للمياه المعقود في عام ٢٠١٥ في دايفغو، جمهورية كوريا. ونرى أن التعاون الدولي في مكافحة التصحر وتدهور التربة يمثل أحد مجالات العمل الهامة. وفي عام ٢٠١٤، استضافت تركمانستان مؤتمرا دوليا بشأن التصحر وتدهور التربة في آسيا الوسطى نُظِمَ بالاشتراك بين الحكومة والأمم المتحدة. وشاركت وفود من العديد من الدول في المؤتمر إلى جانب المنظمات الدولية. وتحدد الوثيقة الختامية للمؤتمر مجالات العمل المستقبلي على تلك المسائل التي نرى أنها تستحق الاهتمام والتقييم الدؤوبين على مستوى الأمم المتحدة.

تحديدا على ضرورة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في إطار الخطط والبرامج الوطنية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وستواصل تركمانستان التصدي لهذه المسائل بصورة مسؤولة وبناءة. وقد حددت تركمانستان، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، مؤشرات مناسبة لوضع برامجها الوطنية. وقبل بضعة أيام فحسب اعتمدت حكومة تركمانستان هذه المؤشرات رسميا.

وأحد المحاور الرئيسية للجمعية العامة في دورتها الحالية هو رغبة الدول الأعضاء في مواصلة الحوار على نطاق واسع بشأن تغير المناخ بوصفه العنصر الأهم في استراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي رأينا أن الصكوك الوطنية والدولية تعدُّ أهم الأدوات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن من المناسب التذكير بما قاله رئيس تركمانستان لدى مخاطبته لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: من أنه لا يمكن أن يكون التقدم انتقائيا وأنه لن تكون التنمية مستدامة حقا وطويلة الأجل ما لم تكن شاملة ومراعية لحقوق وإرث جميع الأمم والدول والمناطق والقارات دون استثناء.

وتأخذ تركمانستان تماما بذلك المبدأ في نهجها الرئيسي إزاء الخطة العالمية للبيئة. وقد شرع بلدنا في تنفيذ خطته الإنمائية الوطنية التي تتسق مع أهداف التنمية المستدامة بكل ما تعنيه المسؤولية حقا. وعلى الصعيد التشريعي، اعتمدنا استراتيجية وطنية لتغير المناخ تنص على الانتقال التدريجي إلى معايير السلامة البيئية في جميع المجالات الرئيسية للنشاط الصناعي. وتتوخى الاستراتيجية أولوية تطوير الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة وهيئة الظروف لتنمية الاقتصاد الأخضر باعتباره عنصرا أساسيا لتشغيل البنى التحتية بأكملها.

وغدا، ستوقع تركمانستان على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ونعتبر تلك الخطوة معلما بارزا في التنفيذ الشامل للمهام والأهداف البيئية. ونرى في ذلك الصدد، أن الوقت

العمل عن كثب مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء وجميع الأطراف المعنيين في حل هذه المشكلة الملحة في عصرنا.

وينبغي النظر إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة شاملة بوصفه الركيزة الأساسية للاستراتيجية العالمية للمنظمة، التي لا تتألف من العناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل تشمل أيضا إطارا أخلاقيا للنظام العالمي الحديث. وقد تحقق الكثير بالفعل. ونشيد في ذلك الصدد بدور الأمين العام بان كي - مون الذي مكنتنا عزمه وإرادته السياسية ومثابرته من تحقيق بعض النتائج.

وعلى الرغم من تنوع المهام التي تواجه كل بلد على حدة، فإن ما يجمع بيننا هو آمالنا وشواغلنا وتهديداتنا المشتركة. وتركمانستان مستعدة للبحث، بالتعاون مع شركائها، عن نهج وسبل جديدة كفيلة بالتغلب على التحديات التي تواجه البشرية. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بالتعاون مع الأمم المتحدة ومشاركتنا النشطة في جهودها السياسية والدبلوماسية ودعمنا لهذه الجهود التي ترمي إلى صون وتعزيز البنية القائمة للأمن العالمي وتنفيذ خططها وبرامجها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والإنسانية والمجالات الأخرى. وتعتبر تركمانستان شراكتها مع الأمم المتحدة أساسا استراتيجيا لجميع أعمالها على الساحة الدولية.

خطاب السيد أليكسيس تسيراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية.

اصطحب السيد أليكسيس تسيراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد أليكسيس تسيراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

وهناك حاجة عاجلة اليوم إلى نموذج فعال للتعاون الدولي بهدف الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية. وتؤمن تركمانستان إيماننا راسخا بأنه ينبغي أن تدرج الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر الكوارث تلقائيا في البرامج والخطط المستقبلية للتنمية المستدامة، وأنه ينبغي تنفيذها بالتعاون الوثيق على الصعد الثنائية والإقليمية والدولية. وندعو الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها في هذا المجال على أساس إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠ الذي اعتمد في العام الماضي في مؤتمر سينداي.

ونواجه اليوم - نتيجة لمختلف الظروف - مشاكل حادة بسبب تزايد عدد المهاجرين واللاجئين والأشخاص عديمي الجنسية. ومن البديهي أنه لا توجد صيغ سحرية لحل هذه المشاكل. ومع ذلك ففي رأينا أنه قد حان الوقت لوضع مبادرات هادفة للتعاون الدولي، على أن يتم تكيفها لكل حالة بعينها. وفي هذا الصدد، فإن هناك دورا رئيسيا ينبغي أن تضطلع به الكيانات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والمنظمة الدولية للهجرة، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وغيرها من المنظمات الأخرى. ونحن على استعداد لمساعدة تلك الكيانات إلى أقصى حد ممكن. وقد كانت لبلدنا تجارب إيجابية في هذا المجال. وفي عام ٢٠١٢ استضفنا بالاشتراك مع الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، المؤتمر الوزاري الدولي حول اللاجئين في العالم الإسلامي. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، نظمت حكومة تركمانستان، بالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المؤتمر الدولي المعني بالهجرة وانعدام الجنسية: استبانة التحديات وآفاق المستقبل، الذي عقد في عشق أباد.

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تنفيذ الأحكام الرئيسية الواردة في الوثائق الختامية لتلك المحافل الدولية. ونؤكد مجددا أيضا عزمنا واستعدادنا لمواصلة

الاعتبارات الإنسانية والحفاظ على السلام والأمن في منطقتنا الأوسع. إننا نتكلم اليوم عن إزالة تحديات تؤثر، ليس على اليونان فحسب، بل على أوروبا وما وراءها.

فعلى الصعيد الاقتصادي، وبعد سبع سنوات من الركود الاقتصادي والاضطرابات، توشك اليونان الآن على الخروج من أعمق أزمة اجتماعية واقتصادية في تاريخها خلال فترة ما بعد الحرب. ونحن نعمل جاهدين لضمان تحقيق نمو مستدام وشامل للجميع. وفي بعض الأحيان، وعلى الرغم من جهودنا، فإننا نرجع خطوة للوراء، ولكننا نسعى دائما إلى المضي قدما من أجل إثبات أن بلدا، فقد ٢٥ في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي في ست سنوات وشهد ارتفاعا مهولا في معدلات البطالة والفقر، يمكن أن يقف على قدميه؛ وأن يهيئ بيئة ملائمة للأعمال التجارية تشجع الاستثمارات وتقضي على آفات الفساد والمحسوبية والممارسات التجارية المتطفلة.

وفي الوقت نفسه، فإننا نواجه العواقب الاجتماعية الخطيرة التي خلفتها إجراءات التقشف المفروضة على المجتمع اليوناني. وتتمثل أولويتنا المطلقة في خفض معدلات البطالة في أقرب وقت ممكن لتصل إلى المتوسط السائد في أوروبا، وذلك من خلال نموذج إنتاج جديد يستفيد من إمكانات رأسمالنا البشري ذي التعليم العالي. وفي الوقت نفسه، فإننا نستفيد من الموقع الاستراتيجي لليونان التي تقع عند ملتقى ثلاث قارات، بحيث يمكن أن تجعل نفسها محورا لصناعات الطاقة والتجارة والنقل البحري والسكك الحديدية في المنطقة. وبينما نشجع إجراء الإصلاحات الضرورية، نوفر في الوقت نفسه الحماية لدولة الرفاه وحقوق العمل. ونحث شركاءنا على الشروع في استكمال التدابير اللازمة لتخفيف عبء ديوننا من أجل استعادة ثقة الأسواق وتمهيد الطريق لعودتنا إلى أسواق رؤوس الأموال. وتتمثل العلامات الأولى لنجاح خططنا بالفعل في العودة إلى تحقيق معدلات نمو إيجابية والاتجاه التزولي المطرد

السيد تسبراس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): احتفلنا في عام ٢٠١٥ بالذكرى السنوية السبعين لتوقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو، وذلك بالتدبر في التحديات التي تواجهنا كمجتمع دولي وقدرتنا على حلها. وبعد مرور عام على ذلك، لا تزال التحديات والمشاكل قائمة ونفس الأسئلة مطروحة. هل ستمكن من تحقيق نمو دينامي ومنصف ومستدام في اقتصاداتنا مع استمرار معاناتنا من الأزمة الاقتصادية العالمية؟ هل سنستطيع إدارة الهجرة بفعالية على أساس القانون الدولي، في حين أن عدد المشردين في العالم أكبر مما كان عليه في أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية؟ هل ستمكن من تعزيز السلام والأمن في بيئة عالمية وإقليمية مضطربة بشكل متزايد؟ أو هل سنسمح للقوى القومية والليبرالية الجديدة وتلك المعادية للأجانب بأن تلمي علينا استجابات غير فعالة أو خطيرة للتحديات التي نواجهها؟

وفي هذا السياق، فإن الموضوع الرئيسي للجمعية العامة لهذا العام، المتمثل في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أنسب من حيث التوقيت عن أي وقت مضى. وفي السنوات الأخيرة، كانت اليونان عضو منطقة اليورو الأكثر تضررا من الأزمة الاقتصادية وتدابير التقشف المفروضة لحلها. وبوصفها دولة تقع على الخط الأمامي للاتحاد الأوروبي، فإنها تواجه أكبر تدفقات هجرة إلى الاتحاد الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية. وتقع اليونان في مركز منطقة تعاني من تحديات أمنية متزايدة، وذلك في ظل زيادة حدة عدم الاستقرار في البلقان وتفاقم الصراعات في أوكرانيا شمالا، وليبيا غربا، وسورية شرقا.

ومنذ أن تكلمت هنا في العام الماضي (انظر A/70/PV.22)، واجهت اليونان تلك الأزمات الكبيرة بصلاية. واليوم، لم تعد مناقشتنا تتمحور حول نجاةنا من الأزمات. فنحن اليوم، وقد أصبح لدينا الآن استقرار سياسي ومالي، نركز على سبل تعزيز النمو الاقتصادي وإدارة الهجرة بصورة أكثر فعالية مع مراعاة

ولكن الأهم - إلى انخفاض في الوفيات في بحر إيجه. واستعاض عن مسار بحر إيجه الخطير بمسار قانوني للوصول إلى أوروبا. وفي ذلك السياق، فإننا نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مبادرة دولية قوية تضع إطارا عالميا جديدا للتعامل مع اللاجئين، وبالتالي، تضعف خطط كارهي الأجانب المتعلقة بالهجرة. ويجب أن يشمل هذا الإطار زيادة الدعم المقدم إلى البلدان المضيفة للاجئين وزيادة أعداد الأشخاص الذين تجري إعادتهم إلى بلدانهم بسبب عدم حاجتهم للحماية الدولية وإعادة توطين ونقل من هم في حاجة إلى هذه الحماية. وعلاوة على ذلك، يجب أن يشمل زيادة التعاون الأمني في مواجهة شبكات الاتجار بمبادرات إضافية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة.

ويتمثل التحدي الكبير الثالث الذي تواجهه اليونان في كيفية المساهمة في تحقيق السلام والأمن والازدهار في منطقة غير مستقرة على نحو متزايد. وقد ظلت اليونان واضحة جدا في مواجهتها لهذا التحدي. فقد أقمنا علاقات ثنائية، وبالتعاون مع جمهورية قبرص، علاقات ثلاثية مع جميع جيراننا بغية تعزيز السلام والتعاون والقانون الدولي. ونظمتنا مبادرات متعددة الأطراف، مثل المؤتمر الدولي المعني بالتعددية الدينية والثقافية والتعايش السلمي في الشرق الأوسط ومؤتمر رودس بشأن الأمن في شرق البحر الأبيض المتوسط وما وراءه. وقد دأبنا على النهوض بهذه القيم في جميع المنظمات الدولية، فيما يتعلق بكل النزاعات في منطقتنا الأوسع. وعلاوة على ذلك، فإننا نواجه الإرهاب أينما ظهر وحيثما كان مرتبطا بالنزاعات في سورية وليبيا وأوكرانيا وعملية السلام في الشرق الأوسط.

إن أماننا، اليوم، تحديا هاما جدا يتمثل في زيادة تعزيز السلام والاستقرار في منطقتنا. ولا نزال ثابتين في دعمنا للمحادثات بين الطائفتين بغية التوصل إلى حل عادل وشامل وقابل للتطبيق للمسألة القبرصية على أساس قرارات الأمم المتحدة ومركز قبرص بصفتها دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي؛ وهو حل لا يمكن أن يكون مجديا إلا إذا تخلينا عن نظام

لمعدلات البطالة، وحسابات المالية العامة الإيجابية وتحدد الاهتمام من قبل جهات الاستثمار الخارجي.

وإلى جانب التحديات الاقتصادية الكبيرة، يواجه الشعب اليوناني تحديا هائلا يتمثل في إدارة ملف اللاجئين والهجرة، وهو تحد، كما سبق وأكدنا، يتسم بالعالمية ويجب التعامل معه بشكل جماعي على أساس قيمنا المشتركة.

فمنذ آخر مرة تكلمت فيها هنا، دخل أكثر من مليون مهاجر اليونان. ولا يزال قرابة ٦٠ ٠٠٠ مهاجر، تقطعت بهم السبل، موجودين في اليونان اليوم بعد إغلاق حدودنا الشمالية إثر إجراءات أحادية الجانب اتخذتها بلدان أخرى. واندلعت أزمة سياسية هائلة في أوروبا، حيث تواصل القوى المعادية للأجانب، والتي تزداد قوة، الدفع قدما بمخططاتها وتدعي أن احترام القانون الدولي هو ترف اليوم في أوروبا وأنه يتعين إعادة المهاجرين إلى البحر؛ وأن تقاسم المسؤولية عن استضافة اللاجئين أمر مفروض وغير مقبول وأنه ينبغي لدول خط المواجهة أن تكون وحدها البلدان المضيفة؛ وأن الأزمة الاقتصادية التي نواجهها سبب كاف يجعلنا نتنكر لقيمنا.

لقد تلقت تلك القوى المعادية للأجانب الرد الذي تستحقه، وجاء ذلك الرد من الشعب اليوناني، أكثر الشعوب الأوروبية تضررا من الأزمة الاقتصادية، والذي أثبت للعالم عدم مشروعية قيمنا أو إنسانيتنا. وعلى الرغم من الدعوات إلى صد المهاجرين واللاجئين، أنقذ خفر سواحلنا عشرات الآلاف من الأرواح ولم يعرضوها للخطر. وعلى الرغم من الدعوات إلى انتهاك اتفاقية جنيف، فإن بلدي، الذي لم تكن فيه دائرة لخدمات اللجوء قبل ثلاث سنوات، يتعامل مع رابع أكبر عدد من طلبات اللجوء في أوروبا بتزاهة ووفقا لاتفاقية جنيف.

ونحن نعكف، بالتعاون مع السلطات التركية والأوروبية، على تنفيذ اتفاق الاتحاد الأوروبي - تركيا الضروري رغم صعوبته البالغة. وهو اتفاق أدى إلى انخفاض في التدفقات -

القائمة. ومع ذلك، من الواضح جدا أن ما ينبغي للمجتمع الدولي أن يقلق بشأنه ليس القوى الديمقراطية التي تنتقد النظام، ولكن تلك القوى التي تهدد قيمنا والتي، بدلا من أن تسعى إلى تغيير العالم إلى الأفضل، تهدف إلى تقسيمنا بيث مشاعر الخوف وكراهية الأجانب والتزعزعة القومية. لقد أصبح مهما اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن ندعم السلام والديمقراطية والنمو المستدام على كل الجبهات التي تواجه فيها تحديات، ونحن في اليونان نعي ذلك جيدا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أشكر رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد أليكسيس تسبراس، رئيس وزراء الجمهورية الهيلينية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إرلان إدريسوف، وزير خارجية كازاخستان.

السيد إدريسوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أشرك المتكلمين الآخرين في تهنئة السيد بيتر تومسون على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وأؤكد له دعمنا الكامل. كما نعرب عن شكرنا لسعادة السيد ماغتر ليكتوفت على قيادته القديرة جدا للجمعية العامة في دورتها السبعين.

تتعقد هذه الدورة في وقت تواجه فيه الأمم المتحدة تحديات هائلة. ففي وقت سابق من هذا الأسبوع، تناولت مناسبتان رفيعتا المستوى محنة اللاجئين ونظرتنا في سبل تلبية التوقعات المشروعة للملايين من العمال المهاجرين.

وما يزال الاقتصاد العالمي يواصل تباطؤه، ما يؤثر سلبا على رخاء جميع الأمم. وقد تؤدي الترتيبات الجديدة للتجارة والاستثمار عبر القارات إلى إضعاف منظمة التجارة العالمية

الضمان القديم الذي عفا عليه الزمن وكفلنا انسحاب قوات الاحتلال التركية من الجزيرة. ونؤيد إيجاد حل يوفر إحساسا بالأمن والثقة لكل شعب قبرص ويمهد لتعاون أوسع في منطقتنا غير المستقرة.

ونحن نعزز حوارنا وعلاقتنا مع تركيا عبر طائفة واسعة من المبادرات، بما في ذلك تعاوننا الممتاز في إدارة تدفقات اللاجئين والمهجرة. وقد أكدنا على أن السبيل الوحيد لبناء علاقات جوار صلبة وطويلة الأمد يتمثل في احترام القانون الدولي. وبشأن مسألة اسم جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ظللنا نؤيد باستمرار استخدام اسم مركب مقبول لدى الطرفين وذي تحديد جغرافي يصلح لأن يستخدمه الجميع. وندعو إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة ترمي إلى تعزيز الثقة والتعاون عبر الحدود في هذه المرحلة الحاسم.

إن التحديات التي نواجهها اليوم في اليونان تشكل - خلافا لما كان عليه الحال قبل عام - فرصا. وهي فرص للمجتمع الدولي ولأوروبا ولمنطقتنا. إنها فرص لطبي صفحة أزمة الماضي وتجنب نشوب أزمات خطيرة جديدة. فنحن بحاجة إلى إيجاد حل عادل وعملي في قبرص من شأنه الإسهام في تغيير الديناميات غير المستقرة في المنطقة. ولهذا السبب، نحتاج إلى حل لمسألة الديون يسهم في بلورة نموذج جديد للنمو المستدام، من النوع الذي نتكلم عنه كثيرا هنا في الأمم المتحدة وفي أوروبا، يجعلنا نتجاوز الحلقة المفرغة للتقشف.

كما إننا بحاجة إلى استجابة عالمية فعالة لأزمة المهجرة على أساس القانون الدولي. ويجب أن تقطع هذه الاستجابة دابر أصوات القوى القومية الخطرة التي تروج لكراهية الأجانب والتي تظهر بقوة للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية. وبالطبع، ستحاول القوى الرجعية والمحافظة المتطرفة توفير حلول لهذه المشاكل من خلال تحقيق مكاسب من وراء مشاعر الخوف، وأحيانا بتصوير نفسها على أنها قوى شعبية مناهضة للنظم

وقد كان بلدي المقدم الأول للقرار ٥٧/٧٠ بشأن تحقيق عالم حال من الأسلحة النووية، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ونستضيف أيضا بنك اليورانيوم المنخفض التخصيب التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية لأجل الاستخدام السلمي للوقود النووي. ويصادف أيلول/سبتمبر الذكرى السنوية العاشرة لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا، التي تعرف أيضا باسم معاهدة سيميبلاتينسك، باعتبارها أحدث طفرة كبرى في مجال نزع السلاح العالمي. ونؤيد إنشاء مناطق مماثلة في جميع أنحاء العالم، لا سيما في الشرق الأوسط، حيث نرى أن من شأن هذه التدابير أن تعزز الأمن العالمي والإقليمي.

ومن المؤسف أن المفاوضات الدولية بشأن نزع السلاح النووي قد تعثرت، في حين استخدمت العديد من الثغرات في القانون الدولي للالتفاف حول الحظر المفروض على الاستخدام العسكري للتكنولوجيا النووية. ولذلك السبب فقد أيدنا تقرير اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بنزع السلاح النووي المعقود في آب/أغسطس. ويوصي الفريق بعقد مؤتمر العام القادم لبدء المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي الشامل والكامل بهدف التوصل في نهاية المطاف إلى وصم حيازة الأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإننا نواصل دعم مؤتمر نزع السلاح، ونأمل أن يبدي أعضاؤه ما يكفي من الإرادة السياسية لتنشيط أعمال تلك الهيئة الهامة كي تتمكن من تحقيق هدفها النهائي المتمثل في عالم حال من الأسلحة النووية.

وسنعمل على نفس المنوال بحزم نحو التطبيق الشامل وتنفيذ جميع الصكوك الدولية ذات الصلة. وبصفتنا رئيسا مشاركا لمؤتمر المادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا ندعو إلى الحظر الكامل للتجارب النووية، ونرى أن الإجراءات غير المقبولة وغير المسؤولة المتخذة

وإلى اقتصاد عالمي مجزأ. ومن شأن ذلك أن يشير إلى بدء جولة جديدة من المنافسة السلبية والضارة بين الأسواق العالمية. وسيعتمد تطور المجتمع الدولي في العقود المقبلة إلى حد كبير على قدرتنا على التعاون وإيجاد لغة مشتركة للتفاهم.

وتدل سياستنا الخارجية على إيمان عميق بقوة الحوار. فالدعوة إلى الحوار هي الرسالة الرئيسية التي يبعث بها رئيس بلدي، وهي التي وردت في بيانه المعنون: "العالم، القرن الحادي والعشرين" التي عمت بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة (A/70/818، المرفق). ويوفر البيان منظورا واقعيا للعالم ورؤية طموحة على أساس الوحدة وليس الانقسام، وللتعاون وليس النفور والخصام. ويشير البيان إلى أن انعدام الثقة بين دول ومجموعات إقليمية رئيسية يمثل العقبة الرئيسية أمام إحراز التقدم نحو مجتمع دولي حقيقي. وينطبق ذلك البيان بوجه خاص على مجال نزع السلاح النووي حيث يبدي رئيس كازاخستان حماسا ورغبة في تحقيق عالم حال من الأسلحة النووية بحلول العام ٢٠٤٥ الذي يصادف الذكرى السنوية المئوية لإنشاء الأمم المتحدة.

ولكوننا بلدا مغلقا وأنا كنا قبل ٢٥ عاما أكبر موقع لإجراء التجارب النووية في أراضيه، ورابع أكبر ترسانة نووية عالمية، فإن لدينا كامل الحق والمسؤولية الأخلاقيين للدفع قدما بعملية نزع السلاح. واستضافت أستانا في ٢٩ آب/أغسطس، اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، المؤتمر الدولي الرئيسي الذي شدد على الشعور بالإلحاح في التصدي للتهديد النووي وحشد تأييد قوي لمكافحة الحركة النووية. وتدعو الوثيقة الختامية للمؤتمر الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها واتخاذ خطوات عملية لتحقيق الانعدام النووي. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيعقد مؤتمر قمة أستانا للسلام في بلدي لوضع نهج استراتيجي فعال على أساس هدفنا المتمثل في تحقيق السلم والأمن العالميين، وعلى أن يكون نزع السلاح النووي عنصرا حاسما في أي جهود سلمية في المستقبل.

لتناول دور الزعماء السياسيين والدينيين في بناء الجسور ونشر رسائل التسامح والتعايش السلمي. وأعقب ذلك الحدث عقد اجتماع آخر رفيع المستوى في أستانا ركّز على إيجاد توازن بين مكافحة الإرهاب والتطرف، من ناحية، مع ضمان الحقوق والحريات الفردية من جهة أخرى. وتكمل جهودنا الرامية إلى تعزيز الحوار بين الأديان والتسامح الديني عمل البلدان الأخرى في سياق العقد الدولي للتقارب بين الثقافات ٢٠١٣-٢٠٢٢ بمبادرة من كازاخستان.

ويؤكد البيان أهمية المبادئ من قبيل المسؤولية المشتركة من أجل السلام والأمن والاحترام المتبادل وعدم التدخل. وقد أسهم إهمال تلك المبادئ في تقويض سيادة بعض الدول وفي الأزمة الإنسانية الراهنة الناجمة عن التدفقات غير المسبوقة للاجئين والمهاجرين.

وتلتزم كازاخستان بتعزيز قدرات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بوصفها إحدى ركائز المنظمة. ووقع بلدي على بيان لندن الصادر عن الاجتماع الوزاري للدفاع المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وكرر التزامه بنشر وحدة كاملة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونرحب بإنشاء نظام تأهب قدرات حفظ السلام الجديد، ونؤيد تماما بإنشاء خلية التخطيط المعنية بتشكيل القوات الاستراتيجية وقدراتها التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام. ونثني أيضا على الاستعراض الشامل لعمليات حفظ السلام من قبل الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات حفظ السلام، ونرحب باستجابة الأمين العام في هذا الصدد. وتلتزم كازاخستان بضمان فعالية حفظ السلام. وساهمت أيضا بأفراد عسكريين لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وتحتفل كازاخستان هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين للاستقلال. وأذكر أنه في عام ١٩٩١ شكك بعض المراقبين في

من قبل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تقوض الاستقرار والأمن في منطقة شمال شرق آسيا وفي جميع أنحاء العالم بشكل خطي. وعلاوة على ذلك، قوضت هذه الإجراءات عملية نزع السلاح برمتها.

وتمثل السيطرة على وسائل الإيصال عنصرا حيويا من عناصر نزع السلاح. ونعترم - بصفتنا رئيسا لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية - تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر يشدد على أهمية التطبيق العالمي لمدونة لاهاي.

ويعلن بيان كازاخستان حربا على الحرب، ويدعو إلى القضاء التام على تلك الظاهرة البشعة في حياتنا. وما زلنا نشدد على حقيقة أن وجود التكتلات العسكرية يعوق التعاون الدولي ويهيئ أوضاعا يُكفل فيها أمن فرادى البلدان على حساب الآخرين. وعلاوة على ذلك، فإن الجزاءات والتجزئة الاقتصادية هي نتائج عكسية وتهمي مسارات جديدة للتجزئة لن تؤدي إلا إلى استبعاد الأمم.

ويستند الأمن الحقيقي إلى الحوار المتبادل. وإذا نضع تلك الفكرة في الاعتبار، فقد اضطلع رئيس بلدنا بدور هام في استعادة العلاقات التعاونية بين روسيا وتركيا. وحظيت مبادرة كازاخستان بشأن التقارب الإسلامي بقبول حسن في مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي المعقود في نيسان/أبريل. وسندعو في العام المقبل إلى عقد حدث رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لأجل التشديد على مبادئ القانون الدولي ويرمي لاستعادة الدور الحيوي للمنظمات الدولية.

وبوصفنا بلدا ذا سجل ناصع من التسامح الديني، فإن كازاخستان تولي اهتماما خاصا لمتابعة القرارات والتوصيات الصادرة عن اجتماعات مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي يعقد كل ثلاث سنوات ومقره في الأستانة. ونحن ممتنون لرئيس الجمعية العامة لعقد حوار رفيع المستوى في أيار/مايو

ونحن حريصون، سواء داخل مجلس الأمن والجمعية العامة، على تعزيز فكرة رئيس بلدنا المتعلقة بإنشاء تحالف عالمي أو شبكة لمكافحة الإرهاب.

وهذا يهدف إلى تعزيز أوجه التآزر في مختلف مبادرات مكافحة الإرهاب والاستفادة منها. وعلى وجه التحديد، فإننا نركز على جعل جميع اتفاقيات مكافحة الإرهاب الـ ١٩ عالمية، ووضع قائمة موحدة للمنظمات الإرهابية، وآلية موحدة لتسليم المجرمين، واتفاقية دولية شاملة وملزمة قانوناً في مجال الإرهاب. وتشارك كازاخستان بنشاط في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف.

وعندما تتولى مسؤولياتنا في مجلس الأمن في العام القادم، سنكون على استعداد لتيسير زيادة إعادة إدماج إيران في المجالين السياسي والاقتصادي. فسجلنا في تعزيز اتفاقية ذات منفعة متبادلة بشأن البرنامج النووي الإيراني معروف جيداً. وقد ساعد بلدي في كسر الجمود المتعلق بالبرنامج الإيراني من خلال دعم إقامة حوار بناء فيما بين أصحاب المصلحة واستضافة جولتين من المحادثات المتعددة الأطراف في كازاخستان. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدمت كازاخستان اليورانيوم الطبيعي إلى إيران في إطار صفقة رصدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعماً لخطة العمل المشتركة الشاملة. ونعزز إعادة استثمار المكاسب السياسية التي حصلنا عليها لإحراز مزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

ونأمل أن تكون خبرتنا الإقليمية، إلى جانب تجربتنا المستمدة من رئاسة الهيئات الإقليمية المختلفة - بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدبير بناء الثقة في آسيا - رصيماً في معالجة المسائل الحيوية للسلام والأمن المدرجة في على جدول أعمال مجلس الأمن.

قدرة كازاخستان على البقاء كدولة ذات سيادة، نظراً إلى تعدده سكانيها عرقياً وتنوعهم دينياً، ولعدم توازن اقتصادها وضخامة العبء المادي والمعنوي المتمثل في البنية التحتية العسكرية والترسانة النووية. وقد كان ذلك الإرث من التحديات التي تمكّنا من تحويلها إلى فرصة. وتمكنا خلال ربع القرن الماضي من التحول من بلد غير موجود على الخريطة السياسية، إلى دولة مستقرة متوسطة، وعضو محترم من أعضاء المجتمع الدولي.

ونرى أن انتخابنا لعضوية مجلس الأمن يمثل اعترافاً دولياً بسياسة بلدنا الخارجية السليمة والناضجة، وأنه يستحق تحقيق استقلالنا. ولا ريب أن مدة عضويتنا لمدة سنتين في مجلس الأمن تعتبر مسؤولية سنضطلع بها بأقصى قدر من الجدوية والاعتزاز. وسنسعى إلى الإسهام في عمل المجلس في مجالات صون السلم والأمن الدوليين، والدبلوماسية الوقائية، وتسوية النزاعات وإعادة التأهيل بعد انتهاء النزاع، وحفظ السلام، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين وصون القانون الدولي. وستمثل آسيا الوسطى في المجلس للمرة الأولى في تاريخها، وتمثل عضويتنا فرصة للفت انتباه مجلس الأمن إلى المسائل الأمنية الإقليمية. وتمثل فكرتنا الكبرى في جعل المنطقة منطقة للسلام والتعاون والأمن.

ونرى في ذلك السياق، أن استقرار الحالة في أفغانستان أمر أساسي للأمن والاستقرار في آسيا الوسطى. ولدينا مصلحة حقيقية في تعزيز التسوية السياسية وترسيخ التنمية الاجتماعية والاقتصادية في ذلك البلد. وتستثمر كازاخستان أكثر من ٥٠ مليون دولار في تعليم الطلبة الأفغانيين وبناء المدارس والمستشفيات وتقديم المساعدة الإنسانية. وتعهدنا بتقديم مبلغ إضافي قدره ٢ مليون دولار لدعم الجيش الأفغاني. ونساعد - بالاشتراك مع اليابان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - في تحسين القدرات في مجال الخدمة المدنية للبلد، مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين.

على ذلك، فإن بلدي يتابع مجموعة من الإصلاحات في مجال التحديث بهدف تحسين الإدارة وسيادة القانون والخدمة المدنية وتعزيز فعاليتها وشفافيتها. وتركز الإصلاحات على بناء حكومة موجهة لخدمة الناس وإنشاء مجتمع الطبقة الوسطى.

و لا تزال كازاخستان ملتزمة بالتعاون النشط مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتولي اهتماما خاصا للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وبحلول نهاية العام، سنكون قد اعتمدنا استراتيجية وطنية جديدة لعام ٢٠٣٠ للمساواة بين الجنسين.

وبغية تحقيق أهداف السلام والتنمية، عرضت كازاخستان استضافة مركز إقليمي للأمم المتحدة في عاصمتنا الجنوبية ألماتي، من أجل التركيز على التنمية المستدامة والمساعدة الإنسانية، والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على التكيف. ونهدف إلى استكمال المراحل التقنية لهذه العملية في غضون السنتين القادمتين. وهناك مركز إقليمي آخر تابع للأمم المتحدة، يهدف إلى تعزيز امتياز الخدمة المدنية، يباشر أعماله فعلا في أستانا. ويقوم المركز الإقليمي للمعلومات والتنسيق في آسيا الوسطى بدور هام في تبسيط الجهود الإقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات.

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة، بوصفها المؤسسة العالمية الرائدة، تحتاج إلى إشراف بأعلى مستوى من الجودة والنزاهة والقوة والسلطة الأخلاقية. ونحن نتابع عن كثب مداورات مجلس الأمن بشأن اختيار أمين عام جديد، ونأمل أن يستوفي هذا الشخص أعلى توقعات جميع الدول الأعضاء. ونحن نعرب عن أعمق امتناننا لمعالي الأمين العام بان كي - مون على تفانيه ونزاهته ومهنيته.

تتطلب التحديات الحديثة تكيف المنظمة مع الوقائع الجديدة بغية تحسين فعاليتها في التعامل مع المشاكل الدولية، ومنع التهديدات والتغلب على التحديات. وينبغي أن يجري

وتلتزم كازاخستان التزاما راسخا بأن تكون جزءا من حل المسألة العالمية المتعلقة بالاستدامة وتغير المناخ. إن لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، الذي نتعهد بالتصديق عليه قبل نهاية عام ٢٠١٦، أهمية حيوية. لذلك، فإن كازاخستان تفخر باستضافة المعرض الدولي "إكسبو-٢٠١٧" بشأن موضوع "طاقة المستقبل"، حيث سيتم عرض مصادر الطاقة المتجددة الملائمة لكل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وسنستضيف أيضا خلال معرض "إكسبو-٢٠١٧" أول مؤتمر قمة على الإطلاق لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن العلم والتكنولوجيا، وهو تجمع فريد مصمم لتعزيز عصرنة العالم الإسلامي.

وبغية تعزيز الهدف ٧ من أهداف التنمية المستدامة - بشأن ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة - نعمل مع وكالات الأمم المتحدة وهيئات البحوث المعنية على إنشاء، تحت رعاية الأمم المتحدة، مركز دولي لتطوير التكنولوجيات الخضراء والمشاريع الاستثمارية، كجزء من إرث معرض "إكسبو-٢٠١٧". وسنواصل تعزيز أمن الماء والغذاء والطاقة بغية بناء حوار إقليمي أكثر أمنا وازدهارا. وكجزء من التزامنا بالهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة، المتعلق بالقضاء على الجوع، استضافت كازاخستان اجتماعا في نيسان/أبريل لوزراء الزراعة في منظمة المؤتمر الإسلامي والدورة الافتتاحية للجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، ومقرها في أستانا.

وفي آسيا الوسطى، تسعى كازاخستان إلى زيادة الترابط الإقليمي من خلال إعطاء الأولوية لمشاريع البنية الأساسية للنقل وتطوير التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي. وأود أن أشدد على أن الالتزام بالتنمية المستدامة جزء لا يتجزأ من جدول أعمالنا المحلي. واستراتيجياتنا وبرامجنا الإنمائية الوطنية تتماشى بشكل مباشر مع أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة

النووية التقليدية الهائلة والنفقات العسكرية السنوية والتي تقدر بـ ١,٧ تريليون دولار تناقض الذين يدعون أننا نفتقر إلى الموارد اللازمة لإنهاء الفقر والتخلف.

ومع ذلك، هناك العديد من الحجج التي تبرر الحاجة الملحة إلى بناء هيكل مالي ودولي جديد. ففي البلدان المتقدمة النمو، تتلاشى مجتمعات الرعاية، وتعاني النظم السياسية من أزمة، وحيوب الفقر آخذة في الاتساع، وتستخدم برامج التكيف الليبرالية الجديدة الوحشية ضد العمال، والشباب، والمهاجرين، وقوى الفاشية الجديدة الظلامية الخطيرة تكتسب قوة.

وفلسفة النهب هي الأساس الذي تستند إليه التدخلات العسكرية لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي وحروبها غير التقليدية ضد الدول ذات السيادة، وهي تسعى إلى الإطاحة بالحكومات والاستيلاء على الموارد الطبيعية. إن فرض تدابير قسرية أحادية الجانب واستخدام الأدوات المالية، والقانونية، والثقافية والإعلامية لزعزعة استقرار الحكومات أصبح عملاً يومياً عادياً لدينا.

ويدل تسليح الفضاء الإلكتروني واستخدامه بصورة عدائية، وانتهاك الحقوق الإنسانية لمئات الملايين من الأشخاص، وموجات اللاجئين بفعل تخلف النمو، وتدخلات منظمة حلف شمال الأطلسي في أوروبا، على قسوة النظام الدولي الحالي وطابعه القمعي وعدم كفاءته واستدامته، ما يعني عدم وجود استجابة موحدة قائمة على احترام حقوق الإنسان وكرامة الأشخاص أو السعي إلى حل الأسباب الجذرية للمشاكل.

وقد كان عام ٢٠١٥ أيضاً من أسوأ الأعوام من حيث تغير المناخ، إذ شهد ارتفاع درجات الحرارة العالمية وذوبان الأغصية الجليدية القطبية وارتفاع مستوى سطح البحر، علاوة على تزايد انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ونكرر تضامننا في ظل هذه الظروف مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في منطقة

إصلاح الأمم المتحدة وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، على أساس توافق الآراء ومن مصلحة جميع الدول الأعضاء.

وبوصف كازاخستان شريكا ثابتا وموضوعيا وموثوقا به للأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء، فإنها

سوف تمضي قدماً بعزم راسخ في السعي إلى تحقيق السلام والأمن العالميين. وعلى نحو جريء، ولكن بنهج واقعي سليم إزاء هذه المهمة، سننضم إلى الآخرين في المضي قدماً بأمل وتفانٍ جديدين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد برونو إدواردو رودريغيث باريبا، وزير الشؤون الخارجية في جمهورية كوبا.

السيد رودريغيث باريبا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للرئيس والأمين العام على جهودهما الملحوظة في تنفيذ ولايتهما.

لا يمكن للإحصاءات أن تكون أكثر بلاغة - ٨٠ في المائة من سكان العالم لا يملكون سوى ٦ في المائة من الثروة، بينما يتمتع الـ ١ في المائة الأغنى بنصف الإرث العالمي. ويعاني ما لا يقل عن ٧٩٥ مليون شخص من الجوع المزمن، و ١٨ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم بسبب الفقر. ويستهلك أكثر من ٦٦٠ مليون شخص مياهها غير صالحة للشرب، ويعاني ٧٨٠ مليون راشد و ١٠٣ مليون شاب من الأمية. ومن المرجح جداً أنهم لم يسمعوا قط بالأهداف الإنمائية للألفية، وإن سمعوا بها فإنهم سيجدون صعوبة في تصديق أهداف التنمية المستدامة الجديدة.

إن الفجوة بين مداولاتنا وواقع شعوبنا ما زالت مستمرة. ومن الواضح أن البلدان الصناعية تفتقر إلى الإرادة السياسية. ونحن نرى إدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي الطائشة التي تؤدي إلى تدهور الظروف المعيشية على كوكبنا. والمخزونات

وتتطلب الحالة في الصحراء الغربية بذل جهد على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بهدف كفالة تقرير المصير للشعب الصحراوي واحترام حقه المشروع في العيش في سلام في أراضيه.

ونكرر مرة أخرى تأكيد ثقتنا بأن شعب الجمهورية العربية السورية سيتمكن من تسوية خلافاته بمفرده متى توقف التدخل الأجنبي الرامي إلى تغيير النظام.

وتمثل محاولات الناتو توسيع وجوده أقرب إلى حدود روسيا ونشر المنظومات المضادة للقذائف حافزا لسباق التسلح وتهديدا للسلام والأمن الدوليين. وبالمثل، نعرب عن معارضتنا للجزءات الجائرة الأحادية الجانب المفروضة على الشعب الروسي، وهي تلحق الضرر أيضا بأوروبا.

وتؤكد كوبا التي كانت ضحية لإرهاب الدولة، إدانتها القوية لجميع أشكال الإرهاب ومظاهره.

ويضع إعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، الذي وقّع عليه رؤساء دول وحكومات منطقتنا في هافانا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ خلال مؤتمر القمة الثالث لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مبادئ وقواعد للتعايش والتعاون والاحترام بين الدول، وهي أمر لا غنى عنه لإعمال الحق في السلام، وتنطبق على العلاقات داخل منطقتنا الأمريكية وعلاقتها مع نصف الكرة الغربي وبقية العالم.

ونرحب بالاتفاق العام التاريخي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم، الذي تم التوصل إليه في هافانا في ٢٤ آب/أغسطس. وسنبذل قصارى جهدنا، دائما بناء على طلب الأطراف، لدعم تنفيذه.

وسنواصل دعم حكومة وشعب فتزويلا، والاتحاد المدني - العسكري والرئيس الدستوري نيكولاس مادورو موروس

البحر الكاريبي التي تضررت ضررا بالغا من تغير المناخ والتي نطالب بأن تعامل معاملة استثنائية عادلة وتفضيلية.

وفي حين نتوقع جميعا إحراز بعض التقدم في وفاء البلدان الصناعية بالتزاماتها المعلنة بموجب اتفاق باريس الغامض بشأن تغير المناخ، فإن البيانات الملموسة بشأن التمويل ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية هي وحدها التي قد تبرر الآمال في بقاء الجنس البشري. ومع ذلك، فلن تكون الرأسمالية مستدامة لا تاريخيا ولا بيئيا.

فالسلم والتنمية هما علة وجود الأمم المتحدة. وقد أصبح الجنس البشري بحاجة ماسة وعاجلة لإرساء ثقافة السلم والعدالة بوصفهما أساسا للنظام الدولي الجديد. ولن تكون أي محاولة لإطالة وجود عالم أحادي القطب عن طريق الحرب والسيادة أو الهيمنة سوى محاولة انتحارية. ولا غنى عن احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لأجل التعايش السلمي بين الدول.

ويجب حماية الأمم المتحدة من التزعة الأحادية. وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري إصلاحها لتصبح منظمة أكثر ديمقراطية وقربا من مشاكل واحتياجات وتطلعات الشعوب. ويجب أن تكون قادرة على قيادة النظام الدولي صوب السلم والتنمية المستدامة واحترام سائر حقوق الإنسان للجميع.

ويقينا فإن إصلاح مجلس الأمن، من حيث تكوينه وأساليب عمله على حد سواء، مهمة لا ينبغي تأجيلها أكثر مما حدث. وينبغي أن يرشد تعزيز الجمعية العامة واستعادة صلاحياتها التي استولى عليها مجلس الأمن سعينا إلى إيجاد منظمة أكثر ديمقراطية وفعالية.

ومن الضروري التوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع الدائر في الشرق الأوسط استنادا إلى الأعمال الفعلية لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

الموقعة بشأن المواضيع التي يمكن أن تحقق الفوائد لكلا البلدين ولكوكنا بأسره. ومع ذلك لا يزال الحصار نافذاً.

وما زال يسبب أضراراً جسيمة ومعاناة للشعب الكوي ويعيق أداء اقتصادنا وعلاقاتنا مع البلدان الأخرى. ولا تزال التدابير التنفيذية التي اعتمدها حكومة الولايات المتحدة غير كافية، وإن كانت إيجابية.

وهناك العديد من الأمثلة الأخيرة على الأضرار الاقتصادية والتجارية والمالية الناجمة عن الحصار المفروض على كوبا وعلى بلدان ثالثة. وطالما استمر هذا الوضع، فسنستمر في تقديم مشروع القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" لكي تنظر فيه الجمعية. ونكرر التأكيد على استعداد حكومة كوبا مواصلة تطوير الحوار القائم على الاحترام مع حكومة الولايات المتحدة، بينما ندرك أنه ما زال أمامنا شوط طويل نقطعه إذا أردنا تطبيع علاقاتنا، وهذا يعني بناء نموذج لعلاقات ثنائية جديدة تماماً في تاريخنا المشترك الذي لا يمكن نسيانه أبداً. ولكي يكون هذا ممكناً يوماً ما، سيكون من الضروري رفع الحصار. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأراضي التي تحتلها بصورة غير قانونية القاعدة البحرية للولايات المتحدة في غوانتانامو، ضد إرادة كوبا، يجب إعادتها لنا.

لا يزال الشعب الكوي، حتى في خضم الظروف السلبية التي يفرضها السيناريو الدولي الحالي واستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، يشارك في تحديث النموذج الاقتصادي والاجتماعي الذي قرر تنفيذه بطريقة كاملة السيادة من أجل بناء دولة مستدامة ومزدهرة واشتراكية ومستقلة ذات سيادة.

خطاب السيد جوزيف مُسَقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة
الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية مالطة.

في الدفاع عن سيادة البلد وتقرير مصيره ضد تدخلات الأقلية والإمبريالية الرامية إلى تدمير الثورة البوليفارية الشافيزية بقصد السيطرة على احتياطات فزويلا النفطية وعكس مسار الإنجازات الاجتماعية الهائلة التي تحققت.

وندين بقوة الانقلاب البرلماني والقضائي الذي حدث في البرازيل ضد الرئيسة ديلما روسيف، ونعرب عن تضامننا معها ومع الشعب البرازيلي وحزب العمال والرئيس السابق لويس إناسيو لولا دا سيلفا.

ونؤكد من جديد اقتناعنا بأن شعب بورتوريكو يستحق أن يكون حراً ومستقلاً بعد ما يزيد على القرن من الحكم الاستعماري.

ولن نتخلى عن أي من مبادئنا الثورية المناهضة للإمبريالية ودفاعنا عن الاستقلال والعدالة الاجتماعية وحقوق الشعوب، ولن نتخلى عن التزامنا بالتعاون مع من هم في أشد الحاجة إلى التعاون. وسيواصل موظفو التعاون الكوي الذين يعملون في جميع القارات تقديم مساهمتهم، بما في ذلك ٤٦ ٠٠٠ شخص يعملون حالياً في ٦١ بلداً تكافح من أجل حياة وصحة البشر.

وهناك عقبة مشينة تتمثل في برنامج الإفراج المهني الطبي الكوي المشروط الذي تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية سعياً إلى تحقيق هدف سياسي يرمي إلى إعاقة التعاون الطبي الكوي وحرمان كوبا والبلدان المتلقية معاً من الموارد البشرية القيمة وذات التأهيل الرفيع.

ومنذ ما يزيد على العام بقليل تمت استعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة وأعيد فتح سفارتي كليهما. وقد أحرز بعض التقدم في علاقاتنا الثنائية، ولا سيما في العلاقات الدبلوماسية والحوار والتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك، كما يتضح من الزيارات الرفيعة المستوى، بما في ذلك الزيارة التي قام بها الرئيس أوباما، وعشرات الاتفاقات

هذا هو ما يدفع بلدي، مرارا وتكرارا، لجعل الهجرة من أولويات جدول أعمالنا. قد عملت مالطة جنبا إلى جنب مع شركائنا الأوروبيين، وفي بعض الأحيان بمفردنا، دون كلل لمعالجة الشواغل المشتركة والتحديات المطروحة.

وفي هذا الصدد، فإن جهودنا الدولية الرامية إلى التصدي لتهديب المهاجرين والاتجار بالبشر من خلال تدابير تهدف إلى تعطيل نماذج عمل المجرمين الذين لا يعيرون أي اهتمام للحياة البشرية ويتربحون من مآسي الآخرين، تعتبر أساسية. وعلى الرغم من أن هذه الجهود جديرة بالثناء، هناك حاجة إلى مضاعفتها. إن تبادل المعلومات وتحسين تنفيذ السياسات الوطنية وفرض عقوبات أقوى على المهربين أبعاد أساسية للتصدي بشكل فعال لهذا التحدي. وأعتقد أن مهربي الناس ينتمون إلى نفس فئة أسوأ أنواع المجرمين، ويجب التعامل معهم على هذا الأساس.

وينبغي أن ننظر بجدية في هيكل يقدم المتجرين في إطاره إلى العدالة أمام محكمة دولية من أجل إيصال رسالة مفادها أننا لا ننظر في هذه المأساة من الزاوية الإنسانية وحدها، وهو أمر ملائم، لكننا أيضا ننظر فيها من منظور أممي، وأن الترحب من الاتجار بالبشر لن يفيد.

وترى مالطة أنه ليس هناك من حل أحادي الجانب للهجرة. فالمنظور العالمي مطلوب. توثيق التعاون بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد ضروري ومطلوب. كان هذا محور تركيز مؤتمر قمة فالييتا بشأن الهجرة، الذي نشعر بالفخر لاستضافته في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في مالطة، حيث اجتمع القادة الأوروبيون والأفارقة للنظر فيما يمكنهم القيام به معا وكل على حدة.

وإذ شاركت للتو في مؤتمر القمة الرفيع المستوى للجمعية العامة، فإنني أشعر ببالغ السرور والتشجيع أن أرى أن إعلان نيويورك وروح مؤتمر قمة فالييتا ما زالوا صالحين، من حيث

اصطُحِب السيد جوزيف مُسَقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، إلى المنصة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): يسرني جداً الترحيب بدولة السيد جوزيف مُسَقَط، رئيس وزراء جمهورية مالطة، ودعوته إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد مُسَقَط (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن امتنان بلدي العميق وتقديره للأمين العام بان كي - مون على عمله الممتاز. يُميز هذه الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة أساسا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن معالجة التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين. سوف تحفزنا الوثيقة الختامية لهذا الاجتماع، إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (القرار ٧١/١)، على مواصلة العمل لمعالجة حركات النزوح الضخمة للناس، التي لم نشهد مثلها منذ الحرب العالمية الثانية.

في العام الماضي، رأى هذا الاجتماع أن الهجرة قد بلغت مستويات الأزمة. واليوم، ندرك بشكل متزايد أن هذه الظاهرة ستصبح وضعا طبيعيا جديدا تلزم إدارته. وعلى الرغم من المداولات والمناقشات الصعبة والعقبات الكأداء والآراء المتباينة، مما يثلج الصدر أن نرى مدى ما أنجزنا وما وجدنا أنه يوحد حقا صفوفنا، استنادا إلى أبسط المبادئ الأساسية المتمثلة في إنقاذ الأرواح وإعلاء شأن الكرامة الإنسانية. ومع ذلك، فإن العبرة في الأفعال لا في الأقوال.

ولا بد لي من الاعتراف بأنني لا أزال قلقا أن جميع الكلمات الطيبة التي استمعنا إليها سوف تقوضها الحقائق الثابتة. وعلى الرغم من هذا، نحن مدينون للجميع بالمحاولة. نحن بحاجة إلى التصدي لهذا التحدي، لا مع الشعور بالخوف، لا مع الشعور بالرهبة، لا بإحاطة أنفسنا بالجدران، لكن بإصرار واقتناع وتراحم.

الرامية إلى خلق ديناميات جديدة حول عملية السلام من شأنها البناء على الجهود الأخرى المبذولة للتوصل إلى حل دائم، بما في ذلك مبادرة السلام العربية والمبادرة الفرنسية. ونأمل في وجود زخم مناسب لتهيئة الظروف لحل دائم ومستدام.

وفي منطقة جوارنا المباشر، دعمت مالطة جارها تونس، وستظل تدعمها، من أجل تحقيق الاستقرار والديمقراطية. وعلى الرغم من أن تونس تواجه تحديات خطيرة، فإنها تنهض تدريجياً كأول ديمقراطية عربية، برغم هشاشتها. ولكن لكي تنجح تونس، من المهم ألا يتخلى المجتمع الدولي عنها في هذا المنعطف الحاسم.

بيد أنه على الرغم من أن تونس تمنحنا أملاً، فإن الصورة العامة في ليبيا ما زالت قائمة. وأخشى أن أكون أحد المتحدثين القلائل الذين يذكرون ليبيا. ولا بد لي من الإشارة إلى التطورات الإيجابية التدريجية الهامة. فقد تمكنا من قطع شوط طويل منذ كانون الأول/ديسمبر الماضي، وتشيد مالطة بالعمل الشاق للأمم المتحدة والممثلين الخاصين للأمين العام - بما في ذلك جهودهم الدؤوبة والمثابرة لتحسين الأوضاع السياسية من أجل الاستقرار والديمقراطية في ليبيا - وتواصل دعمه. ونرحب أيضاً باتخاذ القرار ٢٢٩٨ (٢٠١٦)، الذي يسمح بتدمير الأسلحة الكيميائية الموجودة في البلد. فذلك جهد جدير بالثناء يرمي إلى الحد من خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي المتطرفين.

لكن، وعلى الرغم من هذا التقدم، لا يزال الوضع هشاً. يحتاج السكان الليبيون إلى حكومة تؤدي أعمالها بشكل ملموس يستجيب لاحتياجاتهم الأساسية - من أدوية وأمن غذائي وتعليم على نحو ملائم. وكجيران، نقف إلى جانب الشعب الليبي من أجل تحويل بلده إلى دولة آمنة ديمقراطية وموحدة، مع شعب متصالح، حيث تستعاد سلطة الدولة وسيادة القانون. وأنا على يقين من أن هذا هو حلم أصدقائنا الليبيين أنفسهم. ونكرر التأكيد على ضرورة أن نظل ندعم

الكلمات والنوايا على الأقل. وللأسف، لا تزال معظم إجراءات المتابعة بحاجة إلى التنفيذ. وكما ذكرت سابقاً، من اللازم اتخاذ خطوات الآن، لا سيما من جانب تلك البلدان التي تتحمل المسؤولية الأخلاقية عن التحركات الجماعية، سواء من خلال أفعالها أو تقاعسها عن العمل.

تقول الشاعرة البريطانية الصومالية، وارسان شاير، في قصيدة بعنوان "الوطن" أنه "لا أحد يضع أطفاله في قارب ما لم تكن المياه أكثر أماناً من اليابسة".

وتتمثل رؤية بلدي في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط آمنة، توفر السلام والثروة والاستقرار والعمل. للوضع في الشرق الأوسط تأثير ضخم على منطقتنا والعالم بأسره. ويؤلمني أن أتناول حقيقة أننا لانزال بعيدين كل البعد عن إيجاد حل في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط.

مالطة تشعر بقلق بالغ إزاء عدم إحراز تقدم نحو تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة. لا تزال الحالة الإنسانية في غزة مزرية. وندعو جميع الأطراف إلى تغيير الهياكل السياسية والأمنية والاقتصادية، بما في ذلك إنهاء الحصار وفتح المعابر بصورة تامة لمساعدة الفلسطينيين في غزة على إعادة بناء حياتهم. ومن ناحية أخرى، لا تزال مالطة تعتقد أنه يجب عدم التشكيك في حق دولة إسرائيل المشروع في الوجود. ونعتقد أن للإسرائيليين الحق في العيش في سلام داخل حدود آمنة. وفي ظل رؤية واضحة لحقوق الإسرائيليين والفلسطينيين، يواصل بلدي دعم المبادرات الرامية إلى إحياء آفاق محادثات السلام وإبقاء الحل القائم على وجود دولتين صالحاً.

غير أننا بذلك نقر بأن هناك حاجة إلى تهيئة الظروف الملائمة لإعادة بناء الثقة كوسيلة لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. ولتحقيق ذلك، يجب على كلا الجانبين اتخاذ خطوات جريئة والامتناع عن جميع الأعمال التي تعرقل إحراز تقدم في محادثات السلام المستأنفة. إننا نؤيد الجهود الدولية

وكما أشرت سابقا، فإن مالطة ملتزمة التزاما عميقا بالحوار والتعاون الأوروبي - المتوسطي، مستلهمة جهودنا السياسية الطويلة الأمد، التي أسس لها رئيس الوزراء السابق دوم منتوف، استنادا إلى المبدأ القائل بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن في أوروبا من دون سلام وأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. إننا نعتقد أن هذا المبدأ لم يسبق له أن انطبق أكثر مما هو عليه اليوم وأنه يمكن توسيع نطاقه للقول بأنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن - ليس في أوروبا فحسب، بل وفي العالم، من دون سلام وأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وستكون هذه الرؤية قوة دافعة رئيسية لرئاسة مالطة لمجلس الاتحاد الأوروبي. إن البلدان المتاخمة لشواطئ جنوب البحر الأبيض المتوسط تواجه تحديات خطيرة، تتراوح من النزاعات إلى الإرهاب إلى التطرف والراديكالية. وهذه كلها تحديات لا يمكن أن تعالجها البلدان منفردة وتتطلب تضافر العزم والعمل.

وإضافة إلى كفالة ملكية هذه المسألة من جانب جميع أصحاب المصلحة في المنطقة، ستروج مالطة كذلك لتعزيز أوجه تآزر أفضل فيما بين الآليات الإقليمية المتوسطية - بما في ذلك آلية خمسة + خمسة والاتحاد من أجل المتوسط ومؤسسة آنا ليند - للتصدي للتهديدات وتحقيق الأهداف المشتركة. وعلاوة على ذلك، ستسعى الرئاسة المالطية للمجلس الأوروبي إلى مواصلة تعزيز العلاقات مع جامعة الدول العربية بهدف تعزيز المؤسسات وتحقيق علاقات أفضل. كما سنواصل العمل بنشاط لدعم تنشيط العلاقات مع دول الخليج ومجلس التعاون الخليجي، الذي سيكون أيضا بمثابة فرصة أخرى لتكثيف التعاون الإقليمي المتعدد المستويات مع الاتحاد الأوروبي.

لقد سعت الأمم المتحدة، على مدى السنوات الـ ٧٠ الماضية، إلى التعاون في العمل لتحقيق السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وعلى الرغم من الفطائع التي شهدناها في السنوات الماضية، علينا أن نواصل التمسك بهذه المبادئ.

اتفاق السلام الليبي ومجلس الرئاسة وتحترم السيادة الليبية وأن نأخذ في اعتبارنا الملكية الليبية.

لقد كانت هذه السنة سنة أعمال إرهابية مروعة ضد الضحايا الأبرياء. فقد قتل أناس عاديون - رجالا ونساء وأطفالا - وهم يمارسون حياتهم اليومية، كالذهاب إلى العمل والتزهر وتناول الطعام مع أسرهم وتأدية الصلاة. وقد شهدت هذه السنة زيادة في انتشار ثقافة العنف والموت العابرة للقارات والتي تلحق الضرر بالناس من كل نوع وعرق ومعتقد. ولا يمكن على الإطلاق لأي دين أو عقيدة تمييزية أن تكون سببا يمكن الدفاع عنه لتشويه أو ترويع أو قتل الآخرين.

ويجب على المجتمع العالمي الجاد في تصميمه على مكافحة جميع أوجه الإرهاب أن يتجاوز التصريحات التوجيهية ويتخذ إجراء جديا. وفي ذلك الصدد، تعتقد مالطة أن دور الأمم المتحدة محوري في الكفاح العالمي ضد الإرهاب. وبوصف مالطا بلدا مضيفا للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، فإنها تعتقد أن أنجع وسيلة لمكافحة الإرهاب هي من خلال تمكين سيادة القانون وتعزيز الجهاز القضائي في الدول التي ينتشر فيها النشاط الإرهابي. وهذا ما يقوم به هذا المركز كل يوم، من غير الكثير من الصخب.

وجميع هذه الجوانب مجالات ذات أولوية بالنسبة للمالطة، وهي الرئيس الحالي لدول الكمنولث وتتطلع إلى تولي رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي خلال النصف الأول من العام المقبل. وإذ نقرب من هذا المعلم البارز في تاريخنا السياسي، تواصل مالطة بنجاح توسيع تركيزها في السياسة الخارجية. وفيما تظل منطقة جوارنا تحتل موقع الصدارة في أولوياتنا، بطبيعة الحال، في الأشهر والسنوات القادمة، يسعى بلدنا إلى تكثيف تواصله مع المناطق والبلدان الأخرى التي توفر إمكانيات لزيادة المبادلات. إن القوة الدافعة الرئيسية لجهودنا العالمية موجهة نحو الحوار والتفاهم المتبادل - المهمة التي تقيدت بها مالطة بإخلاص لعقود.

حياة الآلاف من البشر في كثير من البلدان. وما تزال الأزمة الاقتصادية تزداد سوءا ولا يمكن استقرارها، وبالتالي تؤثر سلبا على النمو والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدانا. وتسبب الأزمة أضرارا بالغة بشكل خاص بالنسبة للبلدان النامية، حيث لا تزال المجتمعات تعاني من الجوع وسوء التغذية والفقر المدقع. وفي عالم شديد التعقيد كما هو عالمنا اليوم، فإن دور الأمم المتحدة يزداد أهمية أكثر من ذي قبل.

وبالتالي، يجب علينا أن نحقق الديمقراطية الحقيقية داخل منظماتنا على أساس من وحدة الصف. ويجب علينا - متحدين معا - أن نحمي كوكبنا لما فيه مصلحة الأجيال القادمة. ويجب علينا - متحدين معا - أن نحترم ونساعد بعضنا بعضا. ويجب علينا - متحدين معا - أن نعطي الأولوية للقيم الإنسانية، لكل ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان. وبذلك سنتمكن من تعزيز منظماتنا - الأمم المتحدة - وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة. وبوصفنا صانعي السياسات فإننا نخاطر بمواجهة إدارة جماعية تاريخية إذا ما دفعنا الطموح والشعور بالتفوق إلى مواصلة السير على طريق تدمير نوعنا البشري نفسه وتلويت كوكبنا وهدم أسس التعايش السلمي التي تستحقها الأجيال القادمة.

وبحلول عام ٢٠٣٠، يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتمكن من تغيير حياة الجميع، فضلا عن المحافظة على كوكبنا. وذلك هو الهدف والالتزام اللذان تعهد بهما الزعماء في منظماتنا في الدورة السبعين للجمعية العامة المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ باعتماد أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ وغاياتها الـ ١٦٩. ولا ريب أن هناك حاجة ملحة إلى تحقيق تلك الأهداف التي يعتبر كل واحد منها ضروريا وأساسيا لتوفير حياة كريمة لجميع البشر.

لقد كان الموقف الأفريقي الموحد إزاء خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مجديا للغاية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. فقد حدد المسائل الموضوعية ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا،

ويجب ألا نسمح للخوف بأن يكون هو القوة الدافعة، وأحيانا المشكلة. ويجب علينا مواصلة أخذ الصورة الأكبر في الاعتبار، وأن ندرك أن قوتنا في تنوعنا وأن فهمنا لبعضنا البعض يعزز تقدمنا وأن شواغل شعب من الشعوب هي شواغلنا الجماعية. وستواصل مالطة القيام بدورها داخل المنظمة للإسهام في مبادراتها ودعمها والنهوض بها وتعزيز المبادرات الجديدة من أجل المصلحة العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أعايتو مبا موكوي، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية غينيا الاستوائية.

السيد مبا موكوي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية): آخذ الكلمة في الجمعية العامة بالنيابة عن فخامة السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية. وأود أولا أن أهنئ معالي السيد بيتر طومسون على انتخابه المستحق رئيسا للجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين. وأتمنى له كل النجاح في أداء مهامه. وأتقدم بالتهنئة أيضا إلى سعادة السيد مونغس ليكيتوف، الرئيس المنتهية ولايته، على جميع الابتكارات التي أدخلها على الجمعية العامة، وعلى عمله بوجه عام. وأود أن أهنئ على وجه الخصوص، معالي السيد بان كي - مون، الذي يحضر المناقشة العامة للجمعية العامة للمرة الأخيرة بصفته الأمين العام. وأشكره على إسهامه في حل النزاعات على نطاق العالم بأسره، وعلى خدمته للإنسانية على امتداد ١٠ سنوات. وأتمنى له كل التوفيق في مساعيه المستقبلية.

يشهد العالم اليوم موجة عارمة ومستمرة من المهاجرين الفارين من مناطق النزاع، لا سيما في العراق وسوريا - وكذلك من أفريقيا إلى أوروبا - ويسعى جميعهم لإيجاد مكان آمن وهادئ يعيشون فيه. وما زال الإرهاب يخلف وراءه الضحايا الأبرياء في جميع المناطق، ما يشكل خطرا حقيقيا على رفاه البشرية وتنميتها. ويهدد عدم الاستقرار السياسي

حين تقدم التبرعات إلى منظمة الصحة العالمية بهدف مكافحة وباء إيبولا وتحسين صحة الضحايا في أكثر البلدان تضررا.

وكما تعلم الجمعية العامة، وبالرغم مما أنجز لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام بالكثير، فقد خطت حكومة غينيا الاستوائية خطوات كبيرة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويُعزى ذلك جزئيا إلى الاستخدام الجيد للموارد المولدة من قطاع الهيدروكربونات الذي يمثل المصدر الرئيسي لدخل الاقتصاد القومي.

ونلاحظ، جنبا إلى جنب مع تنفيذ الأهداف الإنمائية، أن الكثير من مواطني البلدان في منظمنا لا يزالون يعيشون في ظروف من انعدام الأمن والخوف ويتعرضون للتهديد. وتتطلب أزمة اللاجئين اتباع نهج جديد. ونعرب عن تقديرنا وإشادتنا بالقرار الذي اتخذته حكومات العديد من بلدان غرب أفريقيا وغيرها من البلدان باستضافة اللاجئين ومساعدتهم في بدء حياة جديدة.

وكما تذكر الجمعية في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أن صور ذلك الطفل إيلان الكردي البالغ من العمر ٣ سنوات فقط والذي توفي في رمال الشواطئ التركية غرقا - فليغفر له الرب - قد حركت مشاعرنا جميعا وخاطبت أعمق ما لدينا من حس إنساني. وحرك مشاعرنا أيضا صبي سوري مهاجر يبلغ من العمر ١٣ عاما حين خاطبنا عبر ميكروفونات الصحافة الدولية قائلا:

”أرجوكم أن تساعدوا السوريين، إننا لا نريد البقاء في أوروبا، أوقفوا الحرب في سوريا، ولن ترونا هنا“

ونعتقد أنه يجب أن تدفعنا تلك الكلمة التي ألقى بها ذلك الصبي السوري نحو اتجاه جديد في جهودنا الرامية إلى مواجهة أزمة الهجرة التي نشهدها اليوم.

والتي شكلت أساسا لتوافق الآراء على الأولويات والشواغل والاستراتيجيات الأفريقية الذي تجسد في نتائج عملية التفاوض على خطة عام ٢٠٣٠.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في جمهورية غينيا الاستوائية، فإنه يسرني أن أبلغ الجمعية أن حكومة غينيا الاستوائية قد أدمجت تماما أهداف التنمية المستدامة في برنامجها لأفق ٢٠٢٠. بما يتسق مع طموح البلد لأن يصبح بلدا ناشئا بحلول عام ٢٠٢٠. ووفقا لذلك البرنامج، تعطي الحكومة أولوية لعملية التحول الاقتصادي والاجتماعي عبر تطوير رأس المال البشري وتحقيق النمو الشامل والمستدام. وقد أحرز تقدم هام في جميع القطاعات في السنوات الأخيرة.

وفي قطاع الرعاية الصحية، قررت منظمة الصحة العالمية أهلية غينيا الاستوائية بوصفها أحد البلدان القليلة في المنطقة التي استطاعت أن تقلل إلى حد كبير من المخاطر التي تؤدي إلى وفيات الأمهات والأطفال الرضع أثناء الحمل والولادة، بفضل ممارسة الطب الوقائي وتوفير اللقاحات المجانية. ويتلقى الأطفال والنساء الحوامل والمسنون خدمات صحية مجانية، فضلا عن التكافؤ في الحصول على الأدوية.

وفيما يخص المجال الاقتصادي، تركز غينيا الاستوائية على تنوع قطاعها الإنتاجي، فتخلق بذلك فرص العمل للشباب في مجالات مثل الصيد الصناعي والزراعة والصادرات الهيدروكربونية، وتهدف جميعها إلى تحسين نوعية حياة السكان. ويحصل جميع المواطنين في جميع أنحاء البلد - عبر برنامج المياه والكهرباء والرعاية الصحية - على مياه الشرب والكهرباء والخدمات الصحية.

وعلى الصعيد الدولي، نود أن نشير إلى أن حكومة غينيا الاستوائية تواصل تقديم التبرعات إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لأجل مكافحة الجوع في القارة الأفريقية، في

لم تحظَ جمهورية غينيا الاستوائية بعد بشرف عضوية مجلس الأمن. وعلى النحو الواجب الذي أقرّه مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المعقود في جوهانسبرغ في تموز/يوليه ٢٠١٥، أصبح بلدنا للمرة الأولى مرشحاً للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وستجري الانتخابات في حزيران/يونيه ٢٠١٧. ومن هذا المنبر، تطلب حكومة جمهورية غينيا الاستوائية الدعم الحازم من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لترشيحنا. وتتعهد حكومة غينيا الاستوائية بالارتقاء إلى مستوى المهمة والعمل من أجل عالم أكثر عدلاً وأكثر إنسانية وأكثر سلاماً.

وفيما يتعلق بالإصلاحات الضرورية جداً للأمم المتحدة، يؤسفنا أن نشير إلى أنه أفريقيا، بعد ٧١ عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، لا تزال تفتقر إلى التمثيل الدائم على أعلى مستوى في المنظمة. بعد واحد وسبعين عاماً، ما زالت أفريقيا محرومة من الحق في أن يكون لها صوت وتصويت وحق النقض ضمن مجموعة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. وهذا ليس من الإنصاف لقارة تضمّ ٥٤ دولة عضواً، ويبلغ تعداد سكانها ١,١ بليون نسمة والذين تشكل قضاياهم غالبية المواضيع التي نوقشت في المجلس.

ولا يسعني أن أحتتم بياني دون أن أتقدّم بالتهنئة، مرة أخرى، إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الخطوة الكبرى المتخذة في استعادة الحوار مع جمهورية كوبا. ولذلك فإننا ندعو حكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ترفع انتهائية للحظر المفروض على الشعب الكوبي، لتمكين هذا البلد من حيازة الوسائل اللازمة للمشاركة الكاملة في التنفيذ الوطني والمتعدد الجنسيات لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وهذه النقطة الأخيرة هي الرسالة المسندة إلي من فخامة أوبيانغ نغويما مباسوغو لتسليمها إلى الجمعية العامة، والتي أقدم لها تمنياتي بالنجاح في عملها لتحقيق عالم أكثر سلاماً وإنسانية

وندرک أن سياسة الشراكة مع أحد الأطراف المتحاربة وتزويده بالأسلحة لا يمكن إلا أن تؤدي إلى الموت والمعاناة والدمار وما يقترن بذلك من أزمة للمهاجرين واللاجئين. وقد تسببت تلك السياسة في سنوات طويلة من المعاناة في العديد من البلدان التي كانت نماذج للتعيش المستقر والسلمي ولكنها تشهد الآن أسوأ مأساة إنسانية في تاريخها.

ويجب علينا مرة أخرى اختيار طريق الحوار بدلاً من شراء الأسلحة. ويجب علينا أن نضع حداً لانتشار الأسلحة النووية. ويجب علينا حل النزاعات بوسائل أخرى وتعزيز ثقافة السلام، لا المواجهة العنيفة. وعندما يعاني أي شخص، فذلك يعيننا جميعاً. وعندما تكون أمة واحدة في حالة حرب، فإننا جميعاً في حرب ولا يوجد سلام.

وكما ذكر الرئيس جون ف. كينيدي في خطاب توليه الرئاسة الذي ألقاه في الجامعة الأمريكية، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٦٣:

”إن السلام الحقيقي [هو] ذلك النوع من السلام الذي يجعل الحياة على الأرض تستحق العيش - إنه النوع الذي يمكن بني البشر والأمم من النمو والأمل وبناء حياة أفضل لأبنائهم... وليس مجرد السلام [للبعض]، بل السلام لجميع الرجال والنساء، وليس السلام في زمننا فحسب بل السلام على مرّ الزمن...”

”لأنه في التحليل النهائي، فإن الرابط الأساسي المشترك بيننا هو أننا جميعاً نسكن هذا الكوكب. إننا جميعاً نتنفس نفس الهواء. ونحن جميعاً نقدّر مستقبل أطفالنا. ونحن جميعاً فانون.“

إنني ممثل بلد يطمح إلى شغل مقعد في مجلس الأمن في غضون سنتين. ومنذ حصولنا على الاستقلال الوطني في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، أي قبل حوالي ٤٨ عاماً،

فمن الضروري تعزيز استراتيجيات جماعية وشاملة، استناداً إلى المسؤولية المشتركة. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا أن نغفل عن التحديات الأخرى ذات الأولوية مثل القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وكفالة حياة كريمة للجميع.

وتحزنا وتقلقنا الحالة التي يعاني منها اللاجئون والمهاجرون في مختلف أنحاء العالم. وينبغي أن يقودنا حجم أزمة اللاجئين إلى التفكير، ليس في الاستجابات إلى احتياجاتهم الأكثر إلحاحاً وحسب، وإنما في أهمية إيجاد حل للأسباب الجذرية التي أدت بمؤلاء الناس إلى الفرار من ديارهم والشروع في رحلات مخوفة بالمخاطر يواجهون فيها الغموض المروع.

واليوم، وفي ضوء السياقات الجديدة والمعقدة، فإن المقاصد الرئيسية للأمم المتحدة - وهي إيجاد حلول للمشاكل الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وتعزيز احترام حقوق الإنسان - لم تفقد أهميتها. بل على العكس من ذلك، أضحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. بيد أن المنظمة تحتاج إلى إصلاح يجعلها مواكبة للعصر ويساعدها على التوصل إلى استجابات ملائمة وفعالة.

ويجب تعزيز الجمعية العامة. فهي التعبير الأسمى عن ديمقراطية البلدان التي تتألف منها. والمساواة في السيادة هي حجر الزاوية لهيكلها. إنها برلمان العالم. ونعتقد أننا قطعنا في هذا العام خطوة هامة نحو تعزيز دورها وزيادة الشفافية في عملية اختيار الأمين العام المقبل، وذلك في ضوء جلسات الاستماع العامة التي عقدت مع المرشحين، من الرجال والنساء على حد سواء. وتود باراغواي أن يتم انتخاب أمين عام يعطي الأولوية للدبلوماسية الوقائية والوساطة، ويكفل، بوصفه المسؤول الرئيسي عن الإدارة، أن تشكل منظومة الأمم المتحدة نموذجاً للإدماج وأن تعزز التنوع الوطني والتوازن بين الجنسين في موظفيها.

كما ينبغي أن يشمل الإصلاح سلطتنا التنفيذية، مجلس الأمن، تلك الهيئة المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

وأكثر ديمقراطية. وليبارك الله جمهورية غينيا الاستوائية وليبارك الله الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إلاديو رامون لويناغا ليثكانو، وزير خارجية جمهورية باراغواي.

السيد ليثكانو لويزاغا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): باسم جمهورية باراغواي، أهنيئ السفير بيتر تومسون على انتخابه رئيساً للجمعية العامة في هذه الدورة. وتنمى له كل النجاح ونؤكد له الدعم الكامل من وفد بلدنا.

ونوه أيضاً بالسفير موغتر ليكيتوفت، الذي ساعد على إبقاء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صلب مداولتنا وشرع، بعد ٧٠ عاماً، في عملية رائدة من الانفتاح والشفافية لانتخاب الأمين العام المقبل، والتي ستكون معلماً هاماً في تاريخ منظمنا.

وأود أيضاً أن أعنتم هذه الفرصة، بالنيابة عن الرئيس هوراسيو مانويل كارتيس هارا، أن أشيد بالأمين العام بان كي - مون على عمله الدؤوب خلال السنوات العشر الماضية، وعلى إنسانيته والتزامه بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة. ونحن على ثقة بأن إرثه سيقى حياً وسيكون بمثابة مصدر إلهام للشخص المقبل على تحمل تلك المسؤولية. وأكرر باسم شعب باراغواي تقديرنا لزيارته التاريخية إلى جمهورية باراغواي.

إننا نعيش في عالم يزداد تعقيداً وترابطاً مع سياق دولي يتطور باستمرار. لقد اختفت تقريباً النزاعات المسلحة التقليدية، ولكن الإرهاب في أكثر أشكاله الجبانة والمتعصبة قد وصل إلى أبعاد عالمية وسيتم ظهور جماعات متزايدة القسوة واللاإنسانية تزدري الحياة البشرية وتفتقر إلى أي احترام للحقوق والحريات الأساسية. إن آثار تغير المناخ والتلوث لا تزال تسوء، والجائحات تهدد كوكبنا.

ولا يمكن أن نواجه بصورة فردية التحديات العالمية التي تتخطى الحدود المادية والتي لا توجد دولة بمأمن منها. ولذلك

إلى مقتل عسكريين من باراغواي أثناء أداء واجباتهم. ونحن ممتنون إزاء عبارات التضامن من المجتمع الدولي، ونؤكد من جديد التزامنا بمكافحة الإرهاب في إطار القانون الدولي ومع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

تنادي حكومتنا، استنادا إلى علاقات الصداقة والتعاون التقليدية مع جمهورية الصين في تايوان، بتعزيز وجود هذا البلد في الوكالات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

إن الفقر وعدم المساواة من عوامل عدم الاستقرار السياسي. فهما يؤديان إلى إضعاف النسيج الاجتماعي ويحكمان على الفئات الأشد ضعفا بالعيش في إقصاء وعوز. والوعد التاريخي الذي تجسده خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالقضاء على الفقر في كل مكان، وإن أمكن إلى الأبد، في غضون ١٥ عاما، لم يسبق له مثيل في التاريخ. وإذا نأخذ ذلك في الاعتبار، تنفذ حكومة بلدي خطط وبرامج تنمية شاملة للجميع من أجل الأعمال التدريجي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمواطنينا، ومن خلال القيام بهذا، فإن الحكومة تعمل لتحسين نوعية حياتهم، مما يسهم بدوره في تعزيز ديمقراطيتنا.

وقد مكنّ النمو الاقتصادي المطرد في باراغواي في السنوات الأخيرة وتنفيذ استراتيجياتها للحماية الاجتماعية آلاف الأسر في باراغواي من الخروج من دائرة الفقر المدقع. ومع ذلك، فإن التحدي الذي نواجهه لا يقتصر على مواصلة إحراز تقدم في هذا الاتجاه وإنما تجنب أن يقع أولئك الذين تخلصوا من ربقة الفقر في برائنه مرة أخرى. وتشمل أبرز مبادراتنا وخططنا للحماية الاجتماعية تحويلات نقدية مشروطة وتوفير وجبات مدرسية وصرف معاشات تقاعدية للمسنين. ولدينا أيضا برامج خاصة لإنهاء انتقال الفقر بين الأجيال، مثل ”برنامج بذر الفرص“، الذي يحسّن فرص حصول الأسر على الخدمات الصحية والتعليمية ويعطي الأولوية للنساء المعيلات

فنحن بحاجة إلى مجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا ويعطي حيزا أكبر للبلدان النامية - مجلس يتسم بالشفافية ويشمل الجميع ويخضع للمساءلة عن أفعاله. وأود أن أذكر أن باراغواي تطمح إلى أن تكون عضوا في تلك الهيئة خلال فترة العامين ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩. وتؤكد جمهورية باراغواي من جديد التزامها بالقانون الدولي وتعددية الأطراف. فالإجراءات الأحادية الجانب في العلاقات الدولية لا تؤثر سوى بالسلب على أكثر البلدان ضعفا.

من بين الركائز الأساسية للتعيش السلمي والمتناغم بين الدول الاستخدام السلمي للطاقة النووية. وندعو إلى أن يجري تطوير برامج الطاقة هذه مع أخذ كامل الاحتياطات للحد من التدهور البيئي الذي قد تسببه منتجات هذه الطاقة. وينبغي للدول التي تنفذ هذه البرامج أن تفعل ذلك على أساس المسؤولية الواسعة والعابرة للحدود. وينبغي أن تتبع أفضل الممارسات القائمة على التعاون الدولي ومنع احتمالات الضرر وإيلاء العناية الواجبة، مع الاستجابة على النحو المناسب للأضرار المحتملة عبر الحدود.

إن جميع دول العالم مدعوة إلى منع الأخطار التي تهدد السلام واعتماد التدابير الملائمة لتعزيز السلام العالمي، ولا سيما فيما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. والعمل الجماعي والمسؤول أمر ضروري من أجل معالجة الأوضاع المختلفة التي تعرّض حياة وأمن المدنيين للخطر والتي تؤثر على الاستقرار السياسي لبلدان ومناطق بأكملها.

وتؤكد باراغواي مجددا استعدادها لمواصلة المساهمة بأفراد في عمليات حفظ السلام. واليوم، هناك أفراد من باراغواي منتشرون في سبع من هذه العمليات. وتدين جمهورية باراغواي بقوة الإرهاب والتطرف العنيف بجميع أشكالهما ومظاهريهما، وتتضامن مع الضحايا وأسرههم الذين يعانون جراء الأعمال الإرهابية. وفي الشهر الماضي، تعرض بلدنا لهجوم إجرامي أدى

المئات من الشباب. وفي هذا العام، أطلقنا أيضا أول إعلان عن منح دراسية متخصصة للمعلمين في جميع أنحاء البلد.

منذ اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، شهد المجتمع الدولي تقدما كبيرا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وكان من أهم الخطوات إنشاء مجلس حقوق الإنسان الذي يحتفل في هذا العام بالذكرى السنوية العاشرة لإنشائه. ومن الضروري بالنسبة لباراغواي، وهي من الأعضاء الحاليين، تعزيز المجلس ومنحه الأدوات الضرورية للمثابرة في تنفيذ ولايته وإزالة أي عقبات قد تضعفه. ونؤكد باعتزاز أن بلدنا قد وضع نظاما لرصد التوصيات، الأمر الذي يجعل التحقق من الامتثال للتوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني شفافا وعلنيا. وقد جعلنا تلك الآلية متاحة لجميع الدول المهتمة بتكرارها ضمن سياق واقعها الوطني.

وترحب باراغواي بالاتفاق الثنائي التاريخي والوقف النهائي لإطلاق النار بين جمهورية كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا، وتهنئ كل الذين جعلوا ذلك ممكنا. ويعرب شعب باراغواي عن أطيح التمنيات لكولومبيا، التي ترتبط معها بأواصر تاريخية وعلاقات صداقة لا تنفصم. ويحدونا وطيد الأمل في أن هذه المرحلة الجديدة ستكون مرحلة مصالحة ووحدة وطنيتين، بحيث يمكن للكولومبيين أن يواجهوا معا التحديات المقبلة من أجل بناء بلد يعيش في سلام وعدالة اجتماعية ولا يتعرض فيه أحد للإقصاء.

ونؤيد استخدام الحوار والحلول السياسية على أساس من حسن النية والوسائل السلمية بوصفها الأدوات الوحيدة المناسبة لحل الصراعات، حتى يمكن التوصل إلى اتفاقات تعزز السلام الدائم والمستدام في إطار القانون الدولي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السير بوكا تيمو، المبعوث الخاص لرئيس الوزراء ووزير الخدمة العامة في بابوا غينيا الجديدة.

لأسرهن. وفي باراغواي، نعزز بقوة الهياكل الأساسية، وتتخذ تدابير ترمي إلى تحسين الشفافية والمساءلة في المؤسسات العامة. "المجال العام مفتوح للعامة"، هذا هو شعار حكومتنا.

وبالإضافة إلى ذلك، نشجع التنمية الإنتاجية عن طريق تعزيز الاستثمارات، مدركين أن القطاع الخاص يقوم بدور هام في تهيئة الفرص التي تساعد على إيجاد فرص عمل للجميع وتوفير العمل اللائق. إن البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على الموارد الطبيعية كبلدنا، أكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ. وبالتالي، يشكل اتفاق باريس أولوية بالنسبة لباراغواي. وأود أن أعلن أن الكونغرس الوطني وافق على الاتفاق وأنا سنقوم بإيداع صك التصديق عليه في غضون أيام.

إن التجارة الدولية هي إحدى ركائز التنمية المستدامة. ومع ذلك، تواجه البلدان النامية غير الساحلية احتياجات وتحديات خاصة في جهودها الرامية إلى أن تكون عضوا كاملا وفعالا في الاقتصاد العالمي والاستفادة منه. وتحت جمهورية باراغواي البلدان المتقدمة النمو على السماح بزيادة سبل الوصول إلى الأسواق أمام منتجات البلدان النامية غير الساحلية من خلال إدراجها في نظم عامة للأفضليات وبرامج تمويل التجارة وبرامج المعونة لصالح التجارة، وعن طريق تعزيز إدماج البلدان غير الساحلية في سلاسل الإنتاج العالمية والإقليمية. وتكافح جمهورية باراغواي من أجل التنفيذ السريع لاتفاق بالي بشأن تيسير التجارة، الأمر الذي سيؤدي بلا شك إلى زيادة القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

يمثل الشباب أهم رأس مال بشري للبلد، حيث أن باراغواي تضم واحدا من أكبر تجمعات السكان الشباب بين بلدان أمريكا اللاتينية. وانطلاقا من قناعتنا بأنه يجب علينا إعداد الشباب لمواجهة تحديات الإسهام في تحسين المجتمع وجعله أكثر عدلا، أطلقت حكومتنا برنامج "دون أنطونيو كارلوس لوبيس"، وهو برنامج منح للدراسة في الخارج، استفاد منه

سابق من هذا العام بإغلاق المرفق، حيث تبين أن الترتيب غير دستوري. والحكومة حاليا بصدد تفكيك ذلك المرفق والنظر في ترتيبات أخرى مع أستراليا من أجل إعادة توطين اللاجئين الذين لا يرغبون في الاستيطان في بابوا غينيا الجديدة.

ونحن ملتزمون بأن نكون جزءاً من الحل العالمي في مواجهة إهانة الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان التي تفرضها الهجرة القسرية. ونتعهد بالعمل مع المجتمع الدولي من أجل التصدي ليس للأسباب الجذرية لتلك المسألة فحسب، ولكن أيضاً لتقديم مساعدة أفضل للضحايا المتضررين وبلدان المنشأ والعبور والمقصد المتضررة. ويجب أن تكون الرغبة في وقف اللاإنسانية والمهانة بوصلتنا الأخلاقية. ولذلك، نعرب عن إشاراتنا ودعمنا لما أبداه الأمين العام وقادة العالم الآخرون من قيادة قوية في معالجة هذه المسألة الخطيرة بشكل مباشر، ولا سيما من خلال مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني والاجتماعات الأخرى ذات الصلة بشأن المهاجرين واللاجئين.

وفي سياق حماية وتعزيز حقوق الإنسان، ترحب بابوا غينيا الجديدة باعتماد مجلس حقوق الإنسان في هذا الصباح لمجموعة توصيات للاستعراض الدوري الشامل الثاني لبابوا غينيا الجديدة وحكومة بلدي ملتزمة بمعالجة مختلف المسائل التي أثيرت في ذلك التقرير (A/HRC/33/10) مهما بلغت صعوبتها.

ويحدد دستور بابوا غينيا الجديدة حماية وتعزيز حقوق الإنسان باعتبارها مبدأ دائماً ومقدساً، نظل ملتزمين به التزاماً ثابتاً. وهذا يشمل جميع الحقوق والحريات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فضلاً عن التزامات حقوق الإنسان التعاهدية الأخرى. بموجب القانون الدولي.

وإذ تشرع بابوا غينيا الجديدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات المتعددة الأطراف، فإننا نسترشد باستراتيجيتنا الوطنية للتنمية المستدامة المسؤولة وخطتنا

السير بوكا تيمو (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالإنكليزية):
تعرب بابوا غينيا الجديدة عن تقديرها وإشادتها بالرئيس السابق للجمعية العامة، سعادة السيد ماغتر ليكتوفت، لجهوده البارزة في توجيه أعمال الجمعية العامة خلال السنة المنقضية.

ويسر بابوا غينيا الجديدة أن ترى شخصاً من سكان جزر المحيط الهادئ يترأس للمرة الأولى الجمعية العامة في هذه الدورة بصفته الرئيس الحادي والسبعين، وتنضم إلى المجتمع الدولي في تهنئة سعادة السفير بيتر تومسون على انتخابه التاريخي. ونتمنى له رئاسة ناجحة.

إننا نجتمع هنا في ظل خلفية قائمة لعالم يواجه تحديات متعددة الأبعاد في المجالات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتلك المتعلقة بالسلام والأمن على نطاق غير مسبوق في الذاكرة الحديثة. ولم ينج العديد من بلداننا، بما في ذلك بلدي، من التأثير السلبي للحالة العالمية، ولا نزال نعاني منه. ومن غير المرجح التغلب على هذه التحديات في الأجل القصير أو من جانب فرادى البلدان بمفردها. وهذا يذكرنا جميعاً بأهمية كفالة أن نجدد ونعزز، نحن شعوب الأمم المتحدة، عزمنا وإيماننا بنص وروح ميثاق الأمم المتحدة.

والمحنة المحزنة المستمرة لملايين اللاجئين والمهاجرين - بمن فيهم المشردون داخلياً وأولئك الذين دفعوا حياتهم ثمناً - لا ينبغي ولا يمكن أن تصبح الوضع المعتاد الجديد. فما من بلد بمنأى عن الآثار المترتبة على هذا الشاغل العالمي المتزايد. وحكومة بلدي في بابوا غينيا الجديدة - ووفقاً لالتزاماتنا الدولية في مجال حقوق الإنسان وفي شراكة وثيقة مع أستراليا - تستضيف، على أساس إنساني، مركزاً إقليمياً في جزيرة مانوس لمعالجة طلبات ملتمسي اللجوء الذين قاموا برحلات محفوفة بالمخاطر من المناطق المضطربة في العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط وآسيا. ولم يكن هذا الترتيب الثنائي من دون خلافات. وقد قبلت حكومة بلدي قرار المحكمة العليا في وقت

فلنغتنم هذه الفرصة للعمل معا من أجل حل الصراعات والتوترات المتأجحة التي لا تزال تؤثر بشكل مأساوي على أجزاء كثيرة من العالم. فلهذه الأحداث عواقب وخيمة ليس على المتضررين مباشرة فحسب، ولكن أيضا على بقية المجتمع الدولي.

وتنضم بابوا غينيا الجديدة إلى المجتمع الدولي في دعوة جميع الخصوم في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم إلى إلقاء أسلحتها واللجوء إلى الوسائل السلمية لتسوية النزاعات. وفيما يتعلق بالأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فإن بابوا غينيا الجديدة تعارض بقوة وجودها وتجربتها واستعمالها. والترغ الكامل لهذه الأسلحة القاتلة هو ما يحتاجه العالم من أجل تحقيق السلام والأمن. وفي هذا الصدد، تشعر بابوا غينيا الجديدة بالقلق إزاء استمرار تجارب النووية والصاروخية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في انتهاك لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندين بشدة هذه الأعمال لأنها تهدد السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

ومن جانبنا، فإن بلدي يقدم مساهمة متواضعة من خلال عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان ودارفور. ونحن على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة وزيادة التعاون في حفظ السلام على المستوى الدولي. كما تعلمنا دروسا صعبة ولكنها هامة من تجربتنا فيما يتعلق بالنزاع الداخلي المسلح في منطقة بوغانفيل المتمتعة بالحكم الذاتي قبل عقدين من الزمن. ونشكر الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لما قدموه من دعم قيم في حل تلك النزاعات. وعلى الصعيد الإقليمي، نواصل تقديم الدعم الفعال لبعثة المساعدة الإقليمية إلى جزر سليمان إذ تحتتم أعمالها في حزيران/يونيه المقبل.

لقد أعلن عام ٢٠١٦ عام تنفيذ اتفاقات التنمية الدولية التي اعتمدت مؤخرا، ولا سيما خطة التنمية المستدامة التحويلية والشاملة لعام ٢٠٣٠، التي تؤكد على أهمية القضاء

الإمائية المتوسطة الأجل وخريطة الطريق الإنمائية الاستراتيجية الطويلة الأجل "رؤية لعام ٢٠٥٠" بينما نعمل لكي نصبح دولة مزدهرة وآمنة وعافية وسلمية وتقدمية. وتظل أهمية ضمان الحقوق الأساسية والأصيلة لمواطنينا محورية في تلك العملية.

وبالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، فإن مفتاح تعزيز حقوق الإنسان والحريات لمواطنينا مع كفاءة تحقيقنا لأهداف التنمية المستدامة يتوقف أيضا على تهيئة البيئة المواتية السليمة. ويشمل ذلك سيادة القانون والحكم الرشيد وبناء القدرات والنمو الاقتصادي والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والملكية والقيادة الوطنيتين. ويتجلى أيضا اهتمام بابوا غينيا الجديدة بحقوق الإنسان في عضويتنا القديمة والنشطة في لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإلغاء الاستعمار، التي تتناول تطلعات الشعوب والأقاليم المستعمرة إلى تقرير المصير. وهذه العملية يجب أن تكتمل، ويظل التزامنا بها غير منقوص.

ويساور بابوا غينيا الجديدة القلق من أن المجتمع الدولي، على الرغم من كل جهوده، غير قادر على احتواء الحروب المستمرة الناجمة عن عوامل اقتصادية ودينية وعرقية وغيرها من العوامل، بما في ذلك أعمال الإرهاب. وتأمل حكومة بلدي أن تساعد الاجتماعات الرفيعة المستوى التي عقدت خلال هذه السنة المنقضية في معالجة العديد من الأسباب الجذرية لتلك الصراعات.

وكثير من الصراعات الجارية اليوم يوججها أيضا انتشار الأسلحة النارية، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، نرحب بالجهود العالمية الرامية إلى تنظيم تجارة الأسلحة، والذي من شأنه أن يقلل إلى أدنى حد من الصراعات العالمية وتشريد الناس.

إن ميثاق الأمم المتحدة والهدف ١٦ العالمي والتحويلي من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ دالان في بيان العلاقة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة لصالح البشرية.

الوطنية الخاصة بالمناطق التابعة لها وتصميمها وتنفيذها. ونقوم بإشراك القطاع الخاص، والمنظمات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، التي تضيف قيمة إلى تنمية الوطن.

كما نشدد على أهمية تعبئة الموارد، بما في ذلك الدعم المالي من جميع المصادر المتاحة، لكي تتمكن من إنجاز أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني. ولهذا فإن خطة عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية تشكل أمراً محورياً وينبغي تنفيذها بالكامل. وعلى صعيدنا الوطني، انتهينا مؤخراً من إصلاحات في النظام الضريبي بغية تعزيز تعبئة الموارد المالية دعماً لخطينا الإنمائية الوطنية. كما يتوقف تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني على نمو الاقتصاد العالمي وقوته. فاستمرار الكساد في الاقتصاد العالمي، مع انخفاض أسعار السلع الأساسية الزراعية بالمقارنة مع أسعار البترول - قطاعات النفط والغاز والمعادن - لا يزال يحد من جهودنا الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. ونحث على بذل جهود عالمية متضافرة من أجل حفز النمو الاقتصادي لدينا حتى تتمكن من دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالنسبة لنا، فإن التعاون الإنمائي يشكل أيضاً أحد العناصر الهامة التي تمثل ٤٠ في المائة من ميزانيتنا الإنمائية السنوية ولا يزال عنصراً رئيسياً للنجاح في تحقيق أولوياتنا الإنمائية الوطنية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وليكون الشركاء في التنمية داعمين جادين لجهودنا الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فمن المحتم أن يوائمو ما يقدموه من مساعدة للاستراتيجيات والخطط والسياسات الإنمائية الوطنية بدلا من أن يسلكوا مسارات موازية قد لا تفيد.

إن بابوا غينيا الجديدة بلد ضعيف بشكل كبير في مواجهة آثار تغير المناخ. وبالتالي، من أجل إظهار التزامنا بمكافحة تغير المناخ، أيدنا اعتماد اتفاق باريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، ووقعنا عليه في نيسان/أبريل ٢٠١٦، وصدقنا على

على الفقر وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب. وهي تشكل الآن المحرك الرئيسي للتعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، فضلا عن المشاركة الوطنية، في تحسين نوعية الحياة للجميع.

ولذلك، فإننا نرحب بالموضوع المعقول لهذه الدورة للجمعية العامة الذي اختاره الرئيس الجديد ونؤيده. ويتمثل التحدي في ضمان أن تتم قيادة خطة عام ٢٠٣٠ والدفع بها على الصعيد الوطني، بدعم، حسب الاقتضاء، من الشركاء الإنمائيين. وتحقيقاً لهذه الغاية، نقدر الاستعراض الرفيع المستوى الأول لأهداف التنمية المستدامة وندعمه، وملتمزمون بضمان تنفيذها بالكامل في بلدنا وفي العالم أيضاً. وتتفق بابوا غينيا الجديدة مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي يعترف بأن النتائج الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ تتوقف على ضمان الملكية والقيادة الوطنيتين، وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين وإقامة شراكات معهم، وتحقيق نقلة نوعية بعيداً عن أساليب العمل على النحو المعتاد.

وتلتزم حكومة بلدي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل شعب بابوا غينيا الجديدة. كما نستفيد من الدروس المستخلصة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن بصدد ترجمتها وإدماجها على الصعيد الوطني في إطار الاستراتيجية الوطنية من أجل التنمية المستدامة المسؤولة. كما يسترشد ذلك بخطينا المتوسطة الأجل ورؤيتنا الطويلة الأمد، خطة التنمية لعام ٢٠٥٠، من أجل أمة مزدهرة.

وتدرك حكومة بلدي أن خطة عام ٢٠٣٠ تتماشى تماماً مع أولوياتنا الإنمائية الوطنية الحالية فيما يتعلق بالتعليم، والصحة، والهيكل الأساسية، والنمو الاقتصادي المستدام، والقانون والنظام، وهو ما ننفذه بالفعل في جميع أنحاء البلد. وفي هذا الصدد، سنت حكومة بلدي تشريعات وتنفيذها بشأن وجود هيكل حوكمة لامركزية قوي وغير مسبوق يتيح لمقاطعات بلدنا البالغ عددها ٨٩ مقاطعة الحصول على تمويل كامل والمشاركة بصورة مباشرة في تحديد الأولويات الإنمائية

المتحدة لعقد مؤتمر "محيطاتنا" في الأسبوع الماضي لمعالجة تلك الشواغل، بما في ذلك من خلال تعزيز الشراكات.

ومن المهم أيضا ضمان ألا تقوض الأنشطة في أعالي البحار الجهود الرامية إلى حفظ موارد المحيطات واستخدامها على نحو مستدام في إطار ولايتنا القضائية الوطنية. لهذا السبب، فإننا نحث على الاحتتام في الوقت المناسب لعملية اللجنة التحضيرية بشأن عناصر مشروع نص صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

وتنتقل إلى مستقبل آمن لشعبنا، يستند إلى التنمية المستدامة وإدارة وحفظ واستخدام محيطاتنا ومواردها. ويجب على وجه السرعة تغيير الطريقة التي نفكر فيها بشأن محيطاتنا ومواردها. يجب أن يبدأ الآن التغيير التحولي والعمل.

المجتمع الدولي على دراية تامة بالدعوات المستمرة والمتزايدة الموجهة من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، بحيث تعكس الظروف العالمية اليوم. ومع أن بابوا غينيا الجديدة تعترف بأن التغييرات في أي مؤسسة ليست سهلة أبداً، فلا نزال نشعر بالقلق إزاء بطء وتيرة إصلاحات الأمم المتحدة وسيرها الوئيد. فيما يتعلق بمجلس الأمن، وبينما نرحب بالتقدم الضئيل المحرز في السنة الماضية، شهدنا في عملية اختيار الأمين العام المقبل للأمم المتحدة على مدى الأشهر القليلة الماضية الإجراءات غير المنصفة والعتيقة التي تجعل الغالبية العظمى من الدول الأعضاء ذات السيادة غير متكافئة في هذا المحفل المتعدد الأطراف الذي يعتنق المساواة في السيادة.

وهناك ممارسة قائمة أخرى غير عادلة بشكل جلي في منظومة الأمم المتحدة هي التمثيل الناقص للنساء المؤهلات على مستوى الإدارة العليا للأمانة العامة. ويجب على الأمم

صك التصديق وأودعناه في الأمانة العامة أمس. ونرحب بالبلدان التي صدقت على اتفاق باريس وهنتها، ونحث أولئك الذين لم يصدقوا عليه بعد أن يفعلوا ذلك، ولا سيما البلدان التي تنبعث منها مستويات عالية من الكربون.

ويسرني أيضا أن أبلغ الجمعية بأننا قد وقعنا على اتفاق الامتيازات والحصانات مع الصندوق الأخضر للمناخ بالأمس. وسيساعد ذلك في تيسير الحصول على التمويل والدعم اللازمين لتنفيذ إسهاماتنا المحددة وطنيا.

إن بابوا غينيا الجديدة، بوصفها دولة أرخبيلية، تعني بحالة محيطات العالم، نظرا لأن قدر كبير من حياة شعبنا وسبل عيشه، بما في ذلك تراثنا الثقافي، مرتبط بالمحيطات والبحار. وتتعرض صحة المحيطات والبحار وإنتاجيتها وقدرتها على التكيف بصورة متزايدة إلى التهديد الناجم عن الأنشطة البشرية المنفلتة وسيئة التنظيم، بما في ذلك الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، والتلوث البري، والمخلفات البلاستيكية والحطام البحري، وارتفاع درجة حرارة المحيطات وتحمضها. ومن أجل التصدي على نحو أفضل لتلك الشواغل، وافقت حكومة بلدي مؤخرا على إنشاء مكتب وطني متكامل معني بالمحيطات، ونقوم بوضع إطار السياسات اللازم والتشريعات - بشراكة وثيقة مع شركائنا في التنمية.

وعلى الصعيد الإقليمي، تحت رعاية منتدى جزر المحيط الهادئ، تم تسخير دعمنا وقيادتنا ودعوتنا على المستوى الجماعي من أجل سلامة المحيطات وإنتاجيتها وقدرتها على التكيف. بموجب إطار عمل المناظر الطبيعية في منطقة المحيط الهادئ. لذلك، ترحب بابوا غينيا الجديدة وتؤيد مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات، وذلك للنهوض بالإجراءات المتخذة بشأن خطة تنمية محيطات العالم. وبالمثل، نشي على حكومة الولايات

السيد يون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): في عام ٢٠١٥ وفي هذه القاعة، تشاطر المجتمع الدولي شواغله بشأن حالة العالم: النزاعات والحروب الأهلية، الإرهاب والتطرف العنيف، تغير المناخ، والأوبئة والفقر المدقع. وللأسف، لا يزال الفائض في معروض المشاكل ونقص الحلول دون تغيير. إن الشعور بالأزمة وللمفارقة قَرَبنا معاً لتحقيق منعطفات تاريخية، ألا وهي خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

بالنسبة للأمم المتحدة، يصادف عام ٢٠١٦ السنة الأولى من العقود السبعة المقبلة. كما أنها السنة الأولى لتنفيذ الإنجازات البارزة المشار إليها. وفي عالم متزايد الترابط يواجه طائفة هائلة من التحديات المعقدة، بات الدور المركزي الذي تضطلع به الأمم المتحدة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ولمعالجة هذه المعادلة المتعددة المستويات على نحو مستدام، يتعين على الأمم المتحدة أن تصغي إلى دعوات تعددية الأطراف الجامعة، أي أن تشمل الجهود المتعددة الأطراف الفئات الضعيفة والمعزولة والتي لا تتمتع بالتمكين.

إن القمة العالمية للعمل الإنساني التي عقدت في أيار/مايو، والاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات التزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين الذي عقد في أيلول/سبتمبر هذا العام، تمثلان جزءاً من تلك الجهود المشتركة في هذا الصدد. والأهم، أن لدينا المخطط الرئيسي لتعددية الأطراف الجامعة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع وعدنا بعالم لا يترك أحداً خلف الركب.

كثيراً ما يشار إلى جمهورية كوريا بوصفها قصة نجاح للتنمية. وعلى هذا النحو، نحن على استعداد لتُشاطر خبراتنا لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. خلال السنة الماضية، أطلقت حكومة بلدي مبادرات رئيسية في مجالات التعليم وتمكين المرأة والعلم والتكنولوجيا والتنمية الريفية. وقدّمنا معونة كوريا،

المتحدة ألا تقوم بمجرد الوعظ عن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بل يجب أن نراها تمارس وتنفّذ ما تدعو إليه. ومع ذلك، تتني بابوا غينيا الجديدة على الأمين العام لما يبذله من جهود لإصلاح منظومة الأمم المتحدة. ويجب بذل كل الجهود من جانب جميع الدول الأعضاء لضمان إصلاح الأمم المتحدة لتلائم بصورة أفضل عالم اليوم وتكون متوافقة مع الغرض بحيث تخدم أعضائها بشكل عادل ومنصف.

ونشكر الرئيس السابق للجمعية العامة على المبادرة المبتكرة لإدخال الشفافية والشمول للدول الأعضاء في ما كان منذ فترة طويلة عملية مغلقة وغير شفافة لاختيار أمين عام جديد للأمم المتحدة. وتلاحظ بابوا غينيا الجديدة العملية الجارية لاختيار الأمين العام المقبل ليخلف شاغل المنصب الحالي الذي تنتهي ولايته في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وتتطلع بابوا غينيا الجديدة إلى العمل مع الأمين العام المقبل، ونتعهد بتقديم دعمنا في مواصلة خطة الإصلاح.

وباسم بابوا غينيا الجديدة، أود أن أشارك المتكلمين السابقين في الإشادة بالأمين العام الحالي على قيادته المتميزة في حشد صف المجتمع الدولي لمعالجة التحديات غير المسبوقة خلال فترة ولايته. وبالنسبة لبابوا غينيا الجديدة، فإنه كان أيضاً مناصراً للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ. ونقدّر عميق التقدير حقيقة أنه الأمين العام الوحيد للأمم المتحدة الذي زار منطقتنا مرتين أثناء توليه المنصب ومكّن أيضاً الحوار السنوي المنتظم مع قادة منتدى جزر المحيط الهادئ، بما في ذلك دعوته إلى اجتماع الغد. وتشهد هذه الإجراءات بوضوح على قيادته ذات الرؤية ورعايته للقضايا الإقليمية. وبالنيابة عن حكومة وشعب بلدي، أتمنى له وزوجته الصحة الجيدة وكل التوفيق في مهامه المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد يون بيونغ - سي، وزير خارجية جمهورية كوريا.

عاماً فقط، أصبحت جمهورية كوريا، إلى جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، دولة عضواً في الأمم المتحدة. وتم قبول الكوريتين في نفس الوقت، ولكن كان لدينا حلم بأنه في المستقبل، ستكون هناك كوريا واحدة، مثلما حدث عند توحيد ألمانيا عام ١٩٩١.

وإذا نظرنا إلى سجل إنجازات هذين العضوين، فلا يمكن أن يكون هناك اختلاف أبرز مما بينهما. كما أشار الرئيس أوباما في وقت سابق من هذا الأسبوع هنا في هذه القاعة، فقد اختار أحدهما السير على درب النجاح، في حين أصبحت أرض الآخر خربة (انظر A/71/PV.8).

إن سبب فشل كوريا الشمالية هو سعيها المتعصب والمتهور للحصول على برامج الأسلحة النووية والقذائف، من بين أمور أخرى. لقد كانت كوريا الشمالية البلد الأول والوحيد الذي يجري تجارب نووية في هذا القرن. وقد قامت حتى الآن بإجراء خمسة من هذه الاختبارات، منتهكة بذلك قرارات مجلس الأمن المتعددة. وبالأمس تحديداً، أصدرت ٤٣ دولة في الاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بياناً مشتركاً يدين بأشد العبارات تجارب بيونغ يانغ النووية. وكوريا الشمالية هي البلد الأول والوحيد الذي يقوم بتطوير برامج الأسلحة النووية في إطار نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وقد أعلنت انسحابها من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومن معاهدة عدم الانتشار. وهي أيضاً البلد الأول والوحيد الذي يعلن نفسه رسمياً على أنه دولة حائزة للأسلحة النووية في دستوره الخاص.

وتبين تجارب كوريا الشمالية النووية الأخيرة أن برامجها شارفت على بلوغ مرحلة حرجة. وقد كان الاختبار الأخير الأقوى على الإطلاق. كما تم تخفيض الفترة الفاصلة بين الاختبارات بشكل كبير، من ثلاث سنوات إلى ثمانية أشهر. ونظراً لعدم القدرة على التنبؤ بما سيقوم به البلد ولترعته إلى

وهي مبادرة جديدة للتعاون الإنمائي، خدمة متنقلة مقدّمة حسب الطلب إلى المحتاجين. تشهد الفئات الضعيفة بالفعل تحسّين الصحة والخدمات الطبية، فضلاً عن تمتعها بالغذاء الكافي والأنشطة الثقافية.

إن أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل كوكبنا وشعوبنا. وينبغي أن يعزز كل منهما الآخر وأن يؤدي إلى دورة إيجابية. وفي هذا الصدد فإن حكومة بلدي، بوصفها الدولة التي تستضيف صندوق كوبنهاغن الأخضر للمناخ، تتخذ الخطوات على الصعيد الداخلي لإتمام التصديق على اتفاق باريس في أسرع وقت ممكن من هذا العام.

إن النجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة يعتمد على الركيزة القوية للسلام والأمن، فضلاً عن احترام حقوق الإنسان. لا يمكن تحقيق السلام بمعناه الكامل إلا عند النهوض بالسلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان معاً، وهذا هو جوهر المفهوم الجديد للحفاظ على السلام. وهذا يوسّع نطاق بناء السلام من سياقات ما بعد النزاع إلى الطيف الكامل للنزاعات. وتتشاطر تجدد الوعي بفكرة تعميم منع نشوب النزاعات في جميع أنشطة الأمم المتحدة.

وكما أشار كثير من المتكلمين هذا الأسبوع، فانتهاك حقوق الإنسان هو من العلامات المتكررة على نزاعات وشيكة. إن القراءة الاستشرافية للعلامات قبل فوات الأوان أمر ضروري في منع نشوب النزاعات. ونعلم ذلك من التجربة، كما هو الحال في سورية وليبيا وأفغانستان. والعرض الآخر هو انتشار التطرف العنيف والإرهاب. تلك هي تحديات متعددة الأوجه، ولا يوجد حل واحد يصلح لجميع الحالات. ونحن بحاجة إلى اتباع نهج كلي شامل يجمع أصحاب المصلحة المتعددين.

هذا العام، تبدأ الأمم المتحدة رحلة السبعين سنة المقبلة. وبالنسبة لنا، فعام ٢٠١٦ يحمل أيضاً رمزية هامة: فقبل ٢٥

النظر بجدية فيما إذا كانت كوريا الشمالية مؤهلة لتكون من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المحبة للسلام، الأمر الذي تشكك فيه العديد من البلدان بالفعل. وفي مؤتمر قمة شرق آسيا الذي عقد مؤخرا في لاوس، حذر رئيس بلدي من أنه ما لم نوقف طموحات بيونغ يانغ النووية اليوم، فسوف نندم على ذلك غدا. هذه هي فرصتنا الأخيرة.

إن التجربة النووية الخامسة لكوريا الشمالية لم تكشف عن طموحاتها النووية الواضحة فحسب، لكنها أيضا كشفت عن تجاهلها المطلق لشعبها. ففي الوقت الذي واجهت فيه كوريا الشمالية أسوأ الفيضانات منذ عقود، مضت قدما في تجربتها النووية في نفس المنطقة الأكثر تضررا من الفيضانات. وتشير التقديرات إلى أن كوريا الشمالية أنفقت ما لا يقل عن ٢٠٠ مليون دولار على القذائف والتجارب النووية في هذا العام وحده، وهو مبلغ كان كافيا لدفع تكاليف الإغاثة من الفيضانات. وقبل عامين، فتّح عيون العالم بأسره تقرير لجنة التحقيق المعنية بحقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (A/HRC/25/63)، الذي بيّن بالتفصيل ارتكاب كوريا الشمالية لانتهاكات منهجية وجسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان. لقد امتدت أصداؤه لتصل مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة ومجلس الأمن، بل وتجاوزت ذلك.

إننا نعيش اليوم في عصر يتسم بمزيد من المساءلة. لم يعد ينبغي أن يسمح لانتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الشمالية بأي إفلات من العقاب. ومن مسؤوليتنا المشتركة أيضا حماية شعب البلد عندما يرفض النظام بشكل مؤكد القيام بذلك. الآن هو وقت العمل. أولا، يجب أن تتوصل آليات حقوق الإنسان التابعة للمجتمع الدولي إلى تدابير أكثر صرامة. ينبغي لفريق الخبراء المستقلين بشأن المساءلة التوصية بآليات عملية لإنفاذ المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا سيما تلك التي ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية. ثانيا، يجب أن نركز أكثر على ما يسمى في كوريا الشمالية العمل القسري

الاستفزاز، فقد يأتي الاختبار المقبل والاستفزازات النووية حتى أقرب مما كنا نتوقع. كما أطلقت كوريا الشمالية ٢٢ قذيفة تسيارية من أنواع مختلفة في هذا العام وحده، بمعدل قذيفة تسيارية واحدة كل ١٠ أيام تقريبا. وتبين تجارب الصواريخ النووية والتسيارية أن كوريا الشمالية هي الآن في المرحلة النهائية من مراحل التسليح النووي. بل والأكثر مدعاة للقلق، أنها لم تقتصر على النهوض بقدراتها النووية والصاروخية، بل هددت علنا باستخدام تلك الأسلحة فعليا بشكل استباقي، مع إمكانية ضرب بلدي، جمهورية كوريا، في غضون أربع أو خمس دقائق. وبهذا التهديد الوجودي المباشر لبقائنا، لا تجد حكومة بلدي أمامها خيارا سوى اتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة لحماية مواطنينا وأمتنا.

وفي أعقاب التجربة النووية الخامسة لكوريا الشمالية، وافق مجلس الأمن على بدء العمل فوراً بشأن اتخاذ التدابير الملزمة استنادا إلى المادة ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو حاليا بصدد مناقشة مشروع قرار جديد بشأن كوريا الشمالية. ونعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد جزاءات أقوى وأكثر شمولا تتجاوز نطاق القرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦)، وتسد ثغراته وكذلك توسع التدابير القائمة وتعززها.

وفي هذا السياق، نحن بحاجة إلى إيجاد حل لمسألة أكثر أهمية، وهي: انتهاكات كوريا الشمالية المتكررة لقرارات مجلس الأمن والمعايير الدولية وعدم الامتثال لها، وهي مسألة لم يسبق لها مثيل، ولا نظير لها في تاريخ الأمم المتحدة. وهي تبين أن كوريا الشمالية تستهزئ بسلطة مجلس الأمن بشكل كامل، وبالتالي بسلطة الأمم المتحدة نفسها. ومن الواضح تماما أن كوريا الشمالية، بوصفها مرتكب جرم متسلسل، قد أخفقت على نحو جلي في الوفاء بتعهداتها بالتقيد بالتزاماتها بموجب الميثاق، ولا سيما الالتزامات المتعلقة بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن. ولذلك أعتقد أن الوقت قد حان لإعادة

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وأذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر مدتها على ١٠ دقائق للبيان الأول، و ٥ دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ ممثل النظام الإسرائيلي الكلمة اليوم في الجمعية العامة (انظر A/71/PV.14) وحاول مرة أخرى خداع العالم بأسره. فقد تحدث بإسهاب عن مجرد مسائل وقضايا هامشية، لا علاقة لها بالمسائل الكامنة في صميم القضية الفلسطينية المستمرة منذ عقود عديدة. وتلك الشواغل الأساسية هي الاستيلاء على الأراضي والاحتلال العسكري للأرض الفلسطينية. ولا يزال الوضع يُذكره هو وغيره من الممثلين الإسرائيليين بأنه ما دام احتلال أراضي شعب ما مستمرا، فإن ذلك الشعب لن يتوقف أبدا عن قتال المحتلين. وفي الوقت نفسه، حرص الممثل أيضا على الإشادة بنفسه في ما يتعلق بمكاسب إسرائيل، وذلك في محاولة لخداع مستمعيه لكي لا يروا حقيقة أنه هو وزمرته يفعلون كل ما في وسعهم لفرض البؤس واليأس على الشعب الذي يعيش تحت احتلالهم. وكالمعتاد، حاول كذلك صرف انتباه العالم عن النظام العسكري الذي أنشأته إسرائيل وعن ترسانة القنابل النووية والأسلحة الكيميائية التي كدستها وسياسة الحشد العسكري التي تتبعها منذ عقود.

وكالمعتاد، كرر المتكلم كذلك افتراءات إسرائيل التي لا أساس لها عن حكومة بلدي. وعلى الرغم من أن إيران في طليعة الكفاح ضد الإرهاب في المنطقة، فقد اتهمنا بأننا قادة للإرهاب من دون أن نستطيع، كما هو معتاد، إبراز أي دليل على ذلك للحاضرين. وعلى العكس تماما من ادعاءاته، بات الآن من الحقائق الثابتة أن عملاء إسرائيليين يرعون عناصر داعش الذين ينشطون في الأراضي السورية بالقرب من الحدود الإسرائيلية. ويوجد الآن كم هائل من البراهين على السماح

في الخارج الذي ترعاه الدولة. وينبغي أن يكون هناك مزيد من التدقيق على حقوق الإنسان بالنسبة للعمال الكوريين الشماليين خارج البلد، وعلى إمكانية تحويل أجورهم إلى برامج كوريا الشمالية لتطوير أسلحة الدمار الشامل. ثالثا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي المزيد من الاهتمام لرغبة الكوريين الشماليين في الحرية والكرامة الإنسانية. إنهم يستحقون إمكانية وصول أفضل إلى حقائق العالم الخارجي. ومن جانبنا، فقد اعتمدنا مؤخرا قانونا بشأن حقوق الإنسان للكوريين الشماليين، الأمر الذي يجسد توافق الآراء على الصعيد الوطني بأنه لا ينبغي لنا أن نتجاهل حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية.

يصادف هذا العام مرور السنة العاشرة للأمين العام بان كي - مون في منصبه والدورة الأخيرة للجمعية العامة خلال فترة ولايته. وأود أن أثنى على التزامه وقيادته، وعلى إنجازاته الملحوظة في عدة مجالات، ولا سيما بشأن تغيير المناخ، والتنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والمساعدة الإنسانية، والإصلاح الإداري في الأمم المتحدة. وأعتقد أنه قد عزز إلى حد كبير دور المنظمة ومكانتها من خلال جهوده الرامية إلا التصدي للتحديات غير المسبوقة التي شهدناها خلال فترة تتسم بتحول هائل.

الأمم المتحدة حاليا بصدد اختيار خلف له. وإنني على ثقة بأن الأمين العام القادم سوف يسعى إلى جعل المنظمة أقوى وأكثر كفاءة بالبناء على إرث السيد بان. إن المبادئ التأسيسية لجمهورية كوريا متوحدة مع روح عبارة الميثاق "نحن الشعوب". وأمل أن تساعد دورة هذا العام للجمعية العامة، التي تمثل شعوب العالم، على زيادة الثقة في المنظمة بوصفها منارة للأمل في عالم مضطرب. وأود أن أؤكد للجمعية أن بلدي سيظل مؤيدا قويا للأمم المتحدة في مهمتها الهامة والحيوية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة.

السيد جياكوملي دا سيلفا (البرازيل) (تكلم بالإسبانية):
فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل كوبا في وقت سابق،
أكرر ببساطة ما قاله الرئيس ميشيل تامر رئيس البرازيل في
خطابه أمام الجمعية العامة في ٢٠ أيلول/سبتمبر:

”وكما ندرك جميعاً، فإن ثمة حكومات ذات
اتجاهات سياسية مختلفة تتعايش في منطقتنا. وذلك أمر
طبيعي وسليم. والأمر الأساسي هو أن يكون هناك
احترام متبادل، وأن نتفق على الأهداف المشتركة
الأساسية، مثل النمو الاقتصادي وحقوق الإنسان
والتقدم الاجتماعي والأمن والحرية لجميع المواطنين.“
(A/71/PV.8، صفحة ١١)

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٠.

لإرهابي من داعش بدخول مرافق طبية إسرائيلية وتلقيه العلاج
هناك. وقد ادعى الإسرائيليون أنهم فعلوا ذلك بسبب إشارتهم
وبدوافع إنسانية، وهي ادعاءات تأتي في وقت يقصفون فيه
المدارس ودور الحضانة في قطاع غزة عشوائياً.

ومرة أخرى، يستمر نظام مدجج حتى النخاع بالأسلحة
النووية والكيميائية، ولم يتردد قط في استخدام عتاده العسكري
ضد المدنيين الفلسطينيين العزل، في التشديق بعبارات لا أساس
لها ضد برنامج إيران النووي السلمي. وعزلة إسرائيل ورئيس
حكومتها، خلال الجهود التي بذلت مؤخراً للتوصل إلى اتفاق
بشأن نظام إيران النووي، تدل بوضوح على أنه ما من زعيم
أو حكومة في العالم سيأخذ الافتراءات التي لا أساس لها التي
يطلقها الممثل الإسرائيلي بشأن إيران مأخذ الجد. بيد أن
المضحك أكثر اليوم هو اتهامات المتكلم الإسرائيلي لإيران
بانتهاج سياسة توسعية، حيث أن المتكلم نفسه هو من أشرف
على احتلال أراضي شعب آخر ويرفض صراحة أي إمكانية
لإنشاء دولة فلسطينية، بما في ذلك في آذار/مارس ٢٠١٥.

كما أود أن أورد بإيجاز على الادعاءات التي أثبتت في
الجمعية العامة ضد السلامة الإقليمية لبلدي. إن حكومة
جمهورية إيران الإسلامية تعيد تأكيد سيادتها الكاملة على
جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإيرانية في
الخليج الفارسي، وترفض رفضاً قاطعاً أي ادعاء بخلاف ذلك.
وما فتئت جمهورية إيران الإسلامية تتبع سياسة صداقة وحسن
حوار مع جميع الدول المجاورة لها. وفي ذلك السياق، فإن
حكومة بلدي لا تزال على استعداد للدخول في مباحثات
ثنائية مع المسؤولين المعنيين في الإمارات العربية المتحدة بهدف
تعزيز علاقاتنا في مختلف المجالات، وبالتالي تسوية أي سوء
تفاهم بين البلدين. وكما بينا مراراً وتكراراً، فإن السلامة
الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها على الجزر
الإيرانية المذكورة غير قابلة للتفاوض.